مجلة الدراسات الأفريقية - العدد ٢٠ (١٩٩٨) : ١٢٣ - ١٦٦

السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا بالتركيز على منطقتى حوض النيل والقرن الأفريقى

د / محمود أبو العينين*

تعتبر أثيوبيا من الدول الأفريقية الأكثر أهمية لمصر ، سواء بالنسبة لمكانتها الأفريقية بشكل عام ، أو بالنسبة لدورها الإقليمى ، فى منطقة القرن الأفريقى وحوض النيل ، ومن هنا تأتى أهمية دراسة السياسة الخارجية الأثيوبية على هذه المستويات .

وبوجه عام ، لا تعدو السياسية الخارجية للدولة سوى أن تكون محصلة لعوامل داخلية ، نابعة من البيئة الداخلية فى الدولة المعنية (كالعامل الجغرافى والأهمية الجيوبوليتيكية والقدرات الإقتصادية والخصائص العرقية والثقافية والدينية وطبيعة النظام السياسى . . الخ) ومحصلة ، كذلك ، لعوامل خارجية أى نابعة من البيئة الخارجية ، كالتغيرات فى طبيعة النظم الدولية وحركة التفاعلات الإقليمية وغيرها .

وفى أثيوبيا ، تتجه هذه العوامل الحاكمة عموماً ، أما إلى تقوية دور الدولة الإقليمية وفاعلية سياستها الخارجية عموماً ، أو على العكس ، إضعاف دورها والتأثير سلباً على مكانتها الإقليمية والدولية فى بعض الأحيان والمواقف ، بل وجعلها عرضة للتأثير باعتبارها مفعولا به أكثر من كونها فاعلاً فى العلاقات الدولية .

وسوف يتبين ذلك ، من خلال هذه الدراسة ، وذلك من خلال التركيز على المحاور الآتية : -

* قسم النظم السياسية والإقتصادية معهد البحوث والدراسات الأفريقية .

أولاً : محددات السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا والمنطقة - الثوابت والمتغيرات.

ثانياً : تطور السياسة الأثيوبية تجاه قضايا أفريقيا ودول حوض النيل والقرن الأفريقى فى التسعينيات .

ثالثاً : السياسة الأثيوبية والتجمعات الإقليمية فى المنطقة .

أولاً : محددات السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا والمنطقة - الثوابت والمتغيرات

إذا أخذنا فى الإعتبار أبرز العوامل الحاكمة لسياسة أثيوبيا الخارجية ، كما يحددها دارسوا السياسة الخارجية ، فإننا سنجد أن الوضع الجيوبوليتيكى والإعتبارات التاريخية والدينية والخصائص العرقية والثقافية والقدرات الإقتصادية وطبيعية النظام السياسى، والضغوط الإقليمية والدولية المصاحبة لتغير النظام الدولى، تعتبر من أهم العوامل والمحددات المؤثرة فى سياسة أثيوبيا الخارجية . حيث مارست هذه العوامل ، وما زالت ، رغم حدوث متغيرات عديدة على بعضها ، مارست تأثيراً واضحاً على السياسة الخارجية الأثيوبية بصفة عامة ، وعلى سياستها الأفريقية وتجاه منطقة حوض النيل والقرن الأفريقى بصفة خاصة . وفيما يلى شرح موجز لدور هذه العوامل ؟

١ - الوضع الجيوبوليتيكى - بين الثبات والتغير:

تأثر الوضع الجيوبوليتيكى لإثيوبيا ، التى تبلغ مساحتها ١٫١٦ مليون كم^{٢}، بشكل حاد من فترة لأخرى ، خاصة وأنها تعد أكثر دول حوض النيل الأعلى أهمية كما أنها تعد دولة رئيسية بل مركزية - فى منطقة القرن الأفريقى وشرق أفريقيا، كما كانت تعد إلى أن استقلت إريتريا عام ٩٣ ، أحد دول جنوب البحر الأحمر الهامة والمتحكمة فى مضيق باب المندب وجوارها البحرى لدول الخليج كالسعودية ، وكذلك

اليمن ، ومن ثم كان وضعها الجيوبولتيكى ، بهذا الوصف يؤهلها لأن تكون أكثر البلاد الأفريقية أهمية بعد مصر مباشرة ومن هنا كانت تحظى بثل دولى له اعتباره من قبل الدول الكبرى ، خاصة فى فترات الصراع بين الشرق والغرب إبان الحرب الباردة ، كما كانت تستأثر بمكانة إقليمية يعتد بها على مستوى أفريقيا والقرن الأفريقى هذا إضافة لمكانتها فى إطار الدائرة النيلية بطبيعة الحال .

ولعل أكبر عامل مؤثر فى أهمية الوضع الجيوبولتيكى لاثيوبيا يتلخص فى ضم الإمبراطورية الإثيوبية لارتيريا عام ١٩٥٢ ، ثم خروجها مستقلة بعد حروب تحرير طويلة عام ١٩٩٣ . فقبل هذا التاريخ ، أى قبل ١٩٥٢ كانت أثيوبيا دولة حبيسة ، ورغم الحرب الطويلة التى خاضتها أثيوبيا مع حركات التحرير الاريترية منذ أوائل الستينيات ، إلا أنها تمتعت بالسيطرة على جزء من ساحل البحر الأحمر يناهز الألف كيلو متر ، وانتفعت بالجزر الكثيفة والموانى الهامة على هذا الساحل (عصب ومصوع) و جزر (وهلك ، حالب وفاطمة .. الخ) مما جعلها محوراً هاماً فى معادلة الصراع العربى الأسرائيلى من جهة ، وعاملاً أساسياً فى الإستقرار فى جنوب البحر الأحمر وشرق أفريقيا ، فضلاً عن أهميتها بالنسبة لاستقرار وتأمين تجارة البترول عبر البحر الأحمر . تلك الأهمية ، بالتحديد ، فقدتها أثيوبيا ، على الأرجح ، حيث تحولت لصالح إريتريا المستقلة فى التسعينيات ، هذا مع أن أثيوبيا لها حق فى استخدام الموانى البحرية الإريترية طبقاً للاتفاقيات المبرمة بين الجانبين قبيل الإستقلال .

لكن تظل لاثيوبيا مكانتها الجيوبوليتيكية النابعة من كونها تشغل الحيز الإقليمى الذى يتدفق منه الجزء الأعظم من مياه النيل الواردة لكل من مصر والسودان، حيث تصل مصر نسبة ٨٥٪ من حصتها المائية من مياه الهضبة الإثيوبية، ومن ثم تمثل اثيوبيا مكانة خاصةلدى دولتى وادى النيل .

ومن جهة أخرى ، أدت التطورات المعاصرة إلى أن أصبحت أثيوبيا دولة داخلية تقع فى قلب منطقة حوض النيل ، وفى قلب منطقة القرن الافريقى (بالمفهوم الواسع)

حيث تحيط بها ٥ وحدات سياسية من جميع الجهات ، إذ يحدها السودان من الغرب والشمال الغربى بحدود تصل إلى ١٣٨٨ كيلو متر (بعد استقلال اريتريا) ، تحدها كينيا من الجنوب بحدود تبلغ نحو ٧٨٠كم ، الصومال من الجنوب الشرقى بطول حدود يبلغ ١٦٠٠ كم ، جيبوتى من الشرق بحدود تبلغ ٣٣٧كم ، إريتريا من الشمال الشرقى بحدود تبلغ نحو ٩١٢كم ، بهذا تبلغ حدود اثيوبيا الدولية أكثر من ٦ آلاف كيلو مترا من الحدود الدولية ، كما يلاحظ إنقسام دول المحيط الاثيوبى بين أطراف عربية (السودان والصومال وجيبوتى) بطول حدود يبلغ ٤٢٨٠كم ، أى أكثر من ٦٥٪ من الطول الإجمالى للبلاد ، وأطراف أفريقية نيلية (اريتريا - كينيا) تستحوذ على النسبة الباقية(١).

ولعل هذه المعادلة الحدودية تظهر مدى تداخل الإقليم الإثيوبى أساساً مع مناطق وأقاليم عربية ، ومن ثم تأثره بالتفاعلات التى تجرى فى المنطقة العربية ، ربما أكثر مما يجرى داخل المنطقة الأفريقية ومن جهة أخرى ، تميز الإقليم الأثيوبى جغرافيا بميزة الحصون الجبلية المرتفعة حيث الهضبة الاثيوبية ، ذات الجبال الوعرة والمنخفضات الشديدة والأودية والأخاديد السحيقة ، كل ذلك وغيره ساهم فى الحماية الطبيعية للجماعات الاثيوبية ضد محاولات الغزو الخارجى لحقب طويلة من التاريخ ، وساهم من ناحية أخرى فى استحالة قيام حكومة مركزية أو دولة موحدة تستطيع بسط سيطرتها وحكمها على جميع أقاليم الدولة ، الا فى أحوال نادرة .

٢ - الإعتبارات التاريخية والدينية

يشعر الأثيوبيون بأن لهم تاريخ عريق وأنهم من أقدم شعوب منطقة القرن الأفريقى، والمرجح أن أصولهم ترجع إلى الجنس الحامى « النيلوتى » حيث أقاموا مع المصريين القدماء علاقات تجارية فى فترات قديمة تعود الى ما قبل الميلاد بقرون عديدة. وقد بدأ تاريخ المنطقة بدايته شبه المعروف مع هجرة قبائل مختلفة من جنوب شبه الجزيرة العربية قبل القرن الأول الميلادى(٢)، حيث اختلطت بالسكان الأصليين ،

وكان من نتيجة الإختلاط ظهور اللغة الجعزية من جهة ، وتأسيس أول مملكة ذات شأن فى أقصى شمال الهضبة ، تعرف باسم « مملكة اكسوم» والتى استمرت بسكانها الساميون والحاميون نحو سبعة قرون ونيف فى المنطقة التى تسكنها الآن تقريباً جماعة التجراى فى اريتريا واثيوبيا . وقد دخلتها الديانة المسيحية فى القرن الرابع الميلادى . وفى مرحلة أخرى عرفت المنطقة باسم « الحبشة» فى العصور الوسطى خاصة ، حيث أطلق العرب عليها هذه التسمية، وشاعت خاصة بعد اكسوم ، وتشير التسمية الى العلاقة الوثيقة بين الاسم وبين بعض القبائل العربية ، « قبيلة حبشات» ، والتى هاجرت من جنوب الجزيرة العربية الى المنطقة بعد الجعزيين والحميريين(٣). أما لفظ أثيوبيا ، فمع وجود إشارات قديمة لاستخدامه، فقط أطلقه ملوك الأسرة السليمانية (منذ يكونو أملاك ١٢٧٠م) ليضفى على المملكة شرعية دينية ، استناداً الى القصة الأسطورية التى تنسب الإثيوبيين الى اثيوبيس بن حام بن نوح . ورغم وجود وثائق تاريخية تثبت استخدام الاسم فى المراسلات الرسمية خاصة بين مينليك الثانى مؤسس الدولة الحديثة وبين ملوك أوربا ، إلا ان التسمية «أثيوبيا» أصبحت معروفة فى القرن العشرين ، واستخدمت بشكل رسمى منذ تحرير البلاد من الإحتلال الإيطالى ، وعودة الإمبراطور هيلاسلاسي من منفاه عام ١٩٤١(٤).

وقد أسفر هذا التاريخ الطويل للكيان الأثيوبى ، بمسمياته وجماعاته المختلفة عن بعدين رئيسيين لهما تأثيرهما فى السياسة الخارجية الأثيوبية بوجه عام ، وتجاه المنطقة بوجه خاص :

البعد الأول : يتمثل فيما تركته الخبرة التاريخية والإنطباع الذى أخذه الأثيوبيون عن أنفسهم وعن أعدائهم باعتبارهم شعب مسيحى محاصر تحيط به دول وشعوب معادية وأنهم يعيشون على أطراف منطقة مضطربة بشكل دائم ، وأنهم هم وجيرانهم الأفارقة يشعرون بحساسية شديدة ، سواء بالنسبة للجانب الأمنى لدولتهم

علي وجه العموم ووحدتهم الوطنية بصفة خاصة ، وقد عبر الأمبراطور هيلاسلان عن ذلك بالنص فى احدى زياراته لواشنطن(٥). أما البعد الثانى فيتمثل فى العامل الدينى ، الذى بدأ يترك أثاره السلبية على السلوك السياسى ، الداخلى والخارجى ، لأثيوبيا منذ انتشار الإسلام فى شرق أفريقيا والمواجهات العسكرية بين المسلمين والمسيحيين فى بعض الفترات ، خاصة محاولات الإمام أحمد بن إبراهيم جران فى القرن الـ ١٩ ، لذلك لا تنس ذاكرة الاثيوبيين الخطورة التى قد يمثلها الإسلام على مستقبل أثيوبيا(٦). ، كدولة مسيحية ، أو معروف عنها أنها مسيحية، رغم ما فى هذه الحقيقة من مبالغة . وقد أثبت استقلال اريتريا كدولة علمانية ، لم يفرض عليها العرب أى قدر من الضغوط لإملاء اختياراتها فى المفاصلة بين العروبة أو الأفريقانية ، أثبت مدى المبالغة الأثيوبية فى المخاوف من الحيط العرب الإسلامى ، لكن أن الخبرة التاريخية تلعب دوراً مهما فى هذا الصدد .

٣ - التعددية العرقية والثقافية :-

تتميز اثيوبيا بتعددية عرقية وثقافية بشكل واضح، بل أنها من أبرز دول القارة التى تنتشر فيها التعددية انتشارا واسع النطاق ، الى الدرجة التى يصفها البعض بأنها بمثابة « متحف للقوميات والأعراق والثقافات ، وهو الأمر الذى كان له تأثيره البالغ على كافة جوانب الحياة السياسية الداخلية والخارجية ففي أثيوبيا نحوي من الجماعات العرقية التي تتحدث من اللغات واللهجات ماينا هز ١٤٠ لغة ولهجة ، لكن الجماعات العرقية تختلف فى عددها ومكانتها وأماكن انتشارها ووزنها السياسى داخل الدولة والنظام(٧).

وتعتبر كل من جماعة الأمهرا (٢٥٪ من جملة السكان ، ٨٢٪ ميسحين ، ١٨٪ مسلمين) والأورومو (٤٠ - ٥٠٪ من جملة السكان ، ٧٠٪ مسلمين ، ٢٠٪ الباقى ديانات أخرى) والتيجراى (نحو ٨٪ من السكان - ١٦٪ مسلمين - ٨٤٪ ميسحين) هؤلاء من أبرز وأهم الجماعات الأثيوبية أضلاع المثلث البارز ، غير المتساوى بطبيعة الحال .

وقد تحددت خريطة الحياة السياسية فى أغلب فترات الأثيوبى الحديث ، وما زالت، وفقا لنتائج الصراع بين هذه الجماعات الثلاثة الرئيسية .

وهناك ، الى جانب ذلك ، تأتى جماعات لها وزن ثانوى الأهمية ، كالصوماليين (فى إقليم الأوجادين حوالى ٢٪ من السكان كلهم مسلمون)، والعفر الإثيوبيين نصف فى المائة ، كلهم مسلمون، والجوارج ، والسيداما ، وواللايتا ، هاديا وغيرها (٥٥ – ٦٠) مسلمون ، والباقي مسيحيون ونسبة قليلة ديانات تقليدية(٨) .

وقد أدت الخصائص العرقية ، من تعدية دينية وثقافية وتداخلات وتركزات سكانية إلى غير ذلك ، إلى صراعات داخلية حقيقية مستمرة ، وكامنة ، وجعل من الممكن تعريض كيان الدولة للتفكك ، ووحدتها الوطنية للتجزئة ، ونظامها السياسى للإنهيار ، وقد حدث هذا بالفعل أكثر من مرة ، فقد كانت الصراعات العرقية وراء انهيار النظام السياسى فى العهد الإمبراطورى ١٩٧٤ ، والعهد الماركسى اللينينى ١٩٩١(٩). ومن الممكن أن يحدث نفس الشيء فى أى وقت طالما اختلت التوازنات الداخلية بين الجماعات خاصة فى إطار النظام الديمقراطى الفيدرالى الجديد وتسلطت إحداها على الثروة والسلطة ، ووجدت الجماعات عونا خارجياً مؤثراً .

٤ - القدرات والإمكانات الإقتصادية : -

تعتبر أثيوبيا من الدول الأقل نموا « فى العالم من الناحية الإقتصادية ، وذلك بسبب التخلف وعدم الإستقرار السياسى والحروب الأهلية واحتكار الدولة لملكية الأراضى الزراعية والمشروعات خاصة فى ظل الحكم الإمبراطورى السابق ، أو في ظل الحكم الشمولى أبان النظام الماركسى الذى إنهار عام ١٩٩١ . وفى بداية التسعينيات كانت إحصاءات البنك الدولى تضع أثيوبيا ضمن القائمة التى تضم تنزانيا والصومال من حيث مستوى المعيشة ، سواء الخدمات الطبية (حيث طبيب لكل ٧٩ ألف مواطن) أو من حيث معدلات المواليد والوفيات أو من حيث السعرات الحرارية المتاحة لكل فرد ، أو كذلك من حيث المواد الأولية فى الصادرات الإجمالية .. ألخ.

أما ، مع تقدم سنوات التسعينيات فقد بدأت تظهر منذ عام ٩٢ فصاعدا بعض الملامح الإيجابية على النشاط الإقتصادى الإثيوبي ، حيث اتبعت أثيوبيا برنامجا للإصلاح الإقتصادى مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ترتب عليه إتخاذ إجراءات للحد من التضخم، وتخفيض قيمة العملة (البر) إلى الحد الذى أصبحت فيه قيمة العملة تساوى قيمتها الحقيقية فى السوق (٢ر٦ بر لكل دولار عام ١٩٩٤)، كما أستطاعت أثيوبيا تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وإستفادت من الدول المانحة التى قامت بإلغاء بعض الديون والتعامل معها على أساس خطة للتنمية ذات أولويات محددة تركز على قطاع الزراعة والتصنيع الزراعى ، بعد أن كانت تتعامل معها على أساس تقديم المعونات الإنسانية فقط(١٠).

ومن هنا ، بدأت تبدو نتيجة لهذا الإصلاحات، بعض الآثار الإيجابية على القدرة الإقتصادية الأثيوبية بصفة عامة . فاثيوبيا التى يبلغ عدد سكانها ما يربو على ٥٠ مليون نسمة (بعض المصادر تصل بالرقم نحو ٥٧ مليون عام ١٩٩٥، أو ٦٠ مليون عام ٢٠٠٠) وإجمالى الناتج المحلى بها عام ١٩٩٢ نحو ٦ر٦ مليار دولار ، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل سنويا يبلغ ١٣٠ دولاراً ، بدأت تحقق معدلات نمو تتراوح ما بين ٨ر٥ ٪ - ٥ر٧ ٪ فى السنوات الأخيرة(١١). غير أن الإشارة واجبة أيضا إلى أن هذه الملامح الإيجابية النسبية المحققة، يحد منها دائما معدلات النمو السكانى المرتفعة (حتى بالمقاييس الأفريقية) إذ تصل فى أثيوبيا إلى نحو ٣ر٣ ٪، وهذا معناه أنه إذا أستمر المعدل ثابتا، سيبلغ سكان أثيوبيا نحو ١٣٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ م(١٢)، مما يشكل ضغطا كبيرا على الموارد المحدودة ، ويخلق فرصا أكبر للأزمات الداخلية ، وطلب أكبر على الموارد المائية لأغراض الزراعة والتنمية مما يولد إمكانيات متزايدة للتنافس على موارد المياه من نهر النيل مع الدول المجاورة وخاصة مصر والسودان.

٥ - طبيعة النظام السياسى الأثيوبى:

فى ظل النظام الإمبراطورى السابق ، تمتع الإمبراطور بوضعية الشخص المحورى فى صنع السياسة الخارجية الأثيوبية، وساهمت شخصيته فى بناء علاقات قوية مع

الدول الكبرى ، والولايات المتحدة بصفة خاصة ، وكذلك مع الدول الأفريقية بشكل عام وبدون تمييز بينها على أساس طبيعة النظام الحاكم .

كما أدى وجود الأمبراطور فى السلطة والحياة العامة الأثيوبية لمدة تربو على ٥٠ عاما إلى جعله شخصية أفريقية لها إحترامها على الصعيد الداخلى والخارجى . وقد إستفادت أثيوبيا حتى فى ظل النظام الماركسى بهذه المكانة التى أسسها الإمبراطور ، رغم تصفية النفوذ الأمريكى فى أثيوبيا والإتجاه نحو الإتحاد السوفيتى (سابقاً) كحليف إستراتيجى للنظام(١٣).

أما الحكم الجديد ، الذي أعقب إنهيار النظام الماركسي ١٩٩١، فقد تبين فكراً جديداً ونظاماً جديدا للحكم ، يعتبر إلى حد كبير بمثابة قفزة فى نزعتة الليبرالية وتوجهاته الديمقراطية ، الأمر الذى يترك أثرا لا شك فيه على السياسة الخارجية للنظام.

فقد تبنى الدستور الأثيوبى الجديد (الصادر فى ٨ ديسمبر ١٩٩٤) نظاما سياسيا برلمانيا يتولى فيه رئيس الوزراء السلطة التنفيذية ، ويتم إختياره من حزب الأغلبية ، كما يتولى أيضا منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة . كما أخذ الدستور الجديد بالنظام الفيدرالى ـ على أساس عرقى ـ حيث قسمت الدولة إلى ٩ ولايات على هذا النحو العرقى كالآتى:

ولاية التيجراى ، العفر ، الأمهرة ، الأورومو ، الصومال ، بنى شنجول ، شعب الجنوب ، شعب جامبيلا ، وهرر ، وتعتبر أديس أبابا العاصمة ذات وضع إدارى خاص . وقد تبنى الدستور مفهوم حق تقرير المصير للقوميات والجماعات والشعوب ، بما فيها الحق فى الإنفصال وفقا لإجراءات دستورية وقانونية معينة ، الأمر الذى أثار جدلا واسعا بخصوص إمكانية تقويض أركان الدولة . كما نص الدستور على مبدأ علمانية الدولة ، بحيث تم الفصل بين الدين والدولة وإقرار عدم وجود دين رسمى فى أثيوبيا والفصل بين الدين والسياسة فيها ، هذا مع ملاحظة الإبقاء على الاعتراف بالمحاكم

الشرعية الإسلامية القائمة . وفضلا عن ذلك ، تبنى الدستور نظام المجلسين النيابيين، حيث هناك مجلس لممثلى الشعب ، ويتم إنتخاب أعضائه كل ٥ سنوات إنتخابا مباشرا، ويتمتع المجلس بصلاحيات السلطة التشريعية ، أما المجلس الآخر فهو المجلس الفيدرالى الذى يضم ممثلين عن كل ولاية تتمثل صلاحياته الأساسية فى مجال تفسير الدستور والتحكيم بين الولايات(١٤) وتتشكل الساحة السياسية فى أثيوبيا من الجبهة الحاكمة وهى «الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الأثيوبية» EPRDF، التى تتألف من عدة أحزاب أهمها الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى TPLE التى ينتمى إليها رئيس الوزراء ميليس زيناوى ، ووزير الخارجية ميسفين، وقد حصلت الجهة فى آخر إنتخابات ديسمبر ٩٥ على أغلبية ساحقة فى البرلمان (٤٩٣ صوتا من إجمالى المقاعد وقدره ٥٤٧ فقط) ، كما حصلت على ٨ حقائب وزارية من ضمن ١٧ حقيبة ، منها حقيبة رئيس الوزراء(١٥).

وفى مواجهة هذه الجبهة تقف قوى معارضة كثيرة ، سواء من يعمل منها داخل الإطار السياسى القائم ، الذى وضعته الجبهة ، ومنها من يعمل خارج هذا الإطار ويرفض التعاون ، مثل جبهة الأورومو OLF وحزب عموم شعب الأمهرة AAPO ومجلس القوى البديلة للسلام والديمقراطية وحزب الخلاص MEDHSN ، وجميعها يطالب بتعديل الدستور وتشكيل جيش وطنى وتعيين مجلس انتقالى جديد ، وهى مطالب لم تستجب لها الجبهة . وهناك كذلك معارضة قوية من جانب الجبهة الوطنية لتحرير الأوجادين ONLF التى تطالب بالانفصال عن اثيوبيا بتأثير من جماعات إسلامية متشددة أعضاء فى حزب الاتحاد الإسلامى الصومالى ، غير أن د. عبد المجيد حسين ، وهو وزير التعاون الاقتصادى الخارجى (من أصل صومالى) قام بتكوين رابطة تجمع التنظيمات السياسية فى الإقليم الخامس الذى يضم الأوجادين ، وذلك فى محاولة لعزل جهة الـ ONLF .(١٦)

هكذا ، وفى ظل نظام بهذه الخصائص ، يصبح الإجماع على مبادئ عامة ، أو الاجماع حول اتخاذ القرارات فى الشئون الخارجية ، أمرا أكثر صعوبة عما كان عليه الحال فى الأنظمة السابقة ، كما تستحوذ المشاحنات والمنافسات الداخلية على الجهد

الأكبر للحكومة فى أغلب الأحوال ، الأمر الذى يؤثر على امكانيات قيام اثيوبيا بدور بارز فى النطاق الإقليمى أو الكارى كما كان الحال إبان حكم الإمبراطور مثلا . ومع هذا ، سيظل النظام قادرا على الاستمرار طالما ظلت الجهة الحاكمة قادرة على التماسك ومواجهة الأزمات الداخلية ، وفى هذه الحالة يصبح النموذج الاثيوبى فى الحكم نموذجا بارزا لادارة الصراعات العرقية ، وتعميق المشاركة السياسية بالنسبة للدول الافريقية ، وخاصة فى منطقة القرن الأفريقى ، وهو ما يعنى إمكانيات أكبر وفرصي أعظم فى تنمية الروابط والعلاقات مع قوى التغيير فى أفريقيا ، والقوى الغربية الكبرى فى عالم ما بعد الحرب الباردة .

٦ - التغير فى النظام الدولى والبيئة الإقليمية :-

يعتبر النظام الدولى ، والعالم الخارجى عموما ، أحد أهم المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية الأثيوبية ، ومصدرا مهما اعتمدت عليه أثيوبيا فى العصر الحديث لتعزيز استقلالها وحمايتها من الاعتداءات الخارجية والحفاظ على وحدة وسلامة أراضيها وتنمية اقتصادها ومواردها . وقد تلاقت هذه الرغبة عادة مع مصالح القوى الكبرى غالبا . فأثيوبيا اعتبرت نفسها ، بحكم موقعها وخصائصها الثقافية والدينية ، محل ضغوط إقليمية ودولية ، وموضوعا للهجوم من قبل الفاعلين المختلفين خاصة أولئك المحيطين بها ، أو أى منهم بما فيهم مصر وتركيا وإيطاليا وبريطانيا والسودان والدول العربية كالصومال وليبيا وغيرهم . ومن ثم تطلعت أثيوبيا دائما إلى الارتباط بقوة عظمى ، كالولايات المتحدة التى أقامت معها تحالفا منذ انتهاء الحرب الباردة للتخلص من الضغوط البريطانية حيث شارك الإمبراطور فى الحرب الكورية، وفى مقابل ذلك كان الدور الأمريكى ملحوظا فى إصدار الجمعية العامة للقرار الفيدرالى الذى ربط اريتريا فيدراليا تحت سيادة التاج الاثيوبى أو وصول اثيوبيا للتحرر، وتعزز التحالف بمنح تسهيلات مهمة للولايات المتحدة قرب أسمرة (قاعدة كاجنيو للاتصالات).

وفيما بعد ثورة ١٩٧٤ ، نشأ، تدريجيا التحالف الأثيوبى مع الاتحاد السوفيتى، خاصة فى ظل نظام مانجستو الماركسى (١٩٧٧ ، فصاعدا) والذى مكن الدولة الأثيوبية من الحفاظ بالقوة على وحدتها وتكاملها إزاء تنامى الثورات الداخلية والثورة الإريترية والصراع مع الصومال .

وفى بداية التسعينيات قوت الروابط مع الولايات المتحدة والقوى الغربية مرة أخرى ، الأمر الذى مكن الثوار من استلام السلطة فى اديس ابابا ، والحيلولة دون قيام حرب أهلية مدمرة تقضى على البلاد ، كما سهل الامريكيون استلام الثوار للسلطة فى أسمرة على نحو مماثل .

ومن ناحية أخرى ، وفى نفس السياق، كانت تتنامى العلاقات والروابط الخاصة مع إسرائيل ، بهدف إيجاد قدر من التوازن مع القوى العربية ، خاصة بعد تصاعد مد القومية العربية فى الستينات .

ثانياً :تطور السياسة الأثيوبية تجاه دول حوض النيل والقرن الأفريقى فى التسعينيات

رغم أن أثيوبيا ظلت شبه منعزلة عن الشئون الأفريقية حتى متنصف الخمسينيات، إلا أن التطورات التى حدثت على مستوى القارة منذ ذلك الحين دفعت الاثيوبيين للقيام بدور هام على هذا المستوى ، ومن أهم تلك التطورات ، انعقاد مؤتمر باندونج ، واستقلال العديد من دول القارة ، واختيار الأمم المتحدة لأديس أبابا مقرا للجنة الاقتصادية لإفريقيا عام ١٩٥٧ ، ومبادرة الإمبراطور الإثيوبى السابق بدعوة رؤساء دول وحكومات أفريقيا لمؤتمر يعقد فى أديس أبابا لبحث مسألة الوحدة الأفريقية . وهى المبادرة التى تمخضت عن تأسيس «منظمة الوحدة الافريقية» فى مايو ١٩٦٣ ، فى أديس أبابا ، تلك العاصمة التى أصبحت بمثابة عاصمة لإفريقيا ، حيث ساهمت شخصية الإمبراطور «المعتدلة» وسط التناقضات الأفريقية الايديولوجية ، فضلا عن أهمية اثيوبيا ذاتها فى المنطقة ، والتسهيلات التى وفرتها شركة الخطوط الجوية

الإثيوبية عبر القارة ، عوامل ساهمت فى ترسيخ وتعزيز الدور الأثيوبى للسياسات الأفريقية بوجه عام .

غير أن هذه المكانة تعرضت للتآكل شيئا فشيئا مع سنوات حكم الماركسيين لإثيوبيا ، حيث أنهار النظام وانتهت الدولة واستقلت إريتريا ، ولم يعد الأفارقة ينطرون لاثيوبيا بنفس النظرة القديمة . فالنخبة الحاكمة الجديدة فس سنوات التسعينات تسعى جاهدة لاستئناف الدور الاثيوبى القيادى على المستوى الأفريقى العام ، وبحثا كذلك عن دور إقليمى مهيمن على المستوى الاقليمى الفرعى (سواء فى القرن الافريقى أو على مستوى منظمة الإيجاد) كما تسعى اثيوبيا لتطوير علاقاتها وروابطها مع النظم الجديدة فى أفريقيا وقادتها الجدد المرتبطين بروابط خاصة مع الولايات المتحدة ، وتحاول تقديم نموذجها فى الديمقراطية والتنمية باعتباره مثلا يحتذى على مستوى القارة . غير أن هذه التوجهات تعترضها عقبات ومصاعب ليست هينة ، وهو ما يتضح من خلال عرضنا لتطور السياسة الأثيوبية على النحو الآتى :

١ - أثيوبيا ومصر:

منذ أن استتب الآمر لنظام الحكم الجديد فى أثيوبيا ، وأصبح الاستقلال أمرا واقعا لإريتريا ، يمكن القول أن مرحلة جديدة فى سياسة اثيوبيا تجاه مصر قد بدأت، حيث دارت موضوعاتها وقضاياها الرئيسية حول إمكانيات التعاون فى السياسات المائية لنهر النيل ، والدور الإقليمى فى حل النزاعات وقضايا التعاون الثنائى التقيدية المعتادة بما فيها قضايا العلاقات الكنسية والدينية كما يلي.

(أ) فعلى مستوى التعاون المائى : وقع رئيس الوزراء الاثيوبى ميليس زيناوى مع الرئيس مبارك «اتفاقية اطارية» فى الأول من يوليو ١٩٩٣ بالقاهرة ، انظوت على مبادئ عامة تؤكد عزم البلدين على دعم أواصر الصداقة وتعزيز التعاون فى كافة

المجالات . ومن أهم ما جاء بالاتفاقية ، تلك المواد التى تتعلق بمياه النيل ، حيث اتفق الطرفان على أن يتم تناول موضوع استخدام مياه النيل من خلال مباحثات الخبراء من الطرفين وذلك على أساس قواعد القانون الدولى (م٤) ، وأنه يتعين على أى طرف الامتناع عن أى نشاط يتعلق بمياء النيل قد يؤدى إلى أحداث ضرر مُلموس بمصالح الطرف الآخر(م ٥)، والتشاور السياسى والتعاون فى المشروعات ذات الفائدة المتبادلة والتى تزيد من حجم التدفق وتقليل الفاقد من مياه النيل وذلك من خلال خطط تنمية شاملة ومتكافئة (م ٦) ، وأن ينشئ الطرفان أليه مناسبة للمشاورات الدورية حول الموضوعات ذات الإهتمام المتبادل ، بما فى ذلك مياه النيل (م ٧) ، والعمل نحو التوصل إلى اطار للتعاون الفعال بين دول حوض النيل[١٧] وكان من نتيجة هذا التطور أن أجتمعت مجموعة من الخبراء المصريين والأثيوبيين المتخصصين فى مجال مياه النيل عدة مرات ، كما تم تبادل الزيارات بين وزير الأشغال والموارد المائية المصرى ووزير الموارد الصبيعية الأثيوبى أيضاً ، عدة مرات ، الأمر الذى أسهم فى خلق مناخ من التفاهم المشترك حول جوانب مختلفة من العلاقات الثنائية ، بما فيها مياه النيل .[١٨]

غير أن التقدم فى هذا الأتجاه قد توقف تقريباً ، بل إن الأمر دخل، من الجانب الأثيوبى، مرحلة العمل المنفرد ، ضارباً عرض الحائط بمبدأ التشاور المسبق بالنسبة للمشروعات التى شرع الأثيوبيون فى إقامتها على روافد نهر النيل .

فبعد أن نفذت أثيوبيا فى التسعينات محطة لتوليد الكهرباء (Tis-Issat) على بعد ٢٥كم من النيل الأزرق عند منبعه من بحيرة تانا ، وسد فينشا على مسافة ١٦٥كم شمال غرب أديس أبابا (على نهر فينشا أحد روافد النيل الأزرق) ، هذا فضلاً عن مشروعين صغيرين على الأنهار الداخلية هما سد بلبلا على نهر الأرض يروى ألفى هكتار ، ومشروع آخر للطاقة الحرارية تموله الجماعة الأوربية . بعد هذا ، بدأت أثيوبيا فى عام ١٩٩٧ بتنفيذ بعض المشروعات ، منها مشروع على نهر

السوباط ومشروعان آخران (بليس الأعلى وبليس الأوسط) اللذان يتم تنفيذهما بمعونة إيطالية ، بغرض إسطلاح نحو ٢٥ ألف فدان . ثم أعلنت أثيوبيا فى يونيو ٩٧ عن مشروع جديد لتوليد الطاقة الكهربائية من شلالات تيس أباى على منبع النيل الأزرق، تقوم شركة هندسية فرنسية بدراستة الأولية. كما وافق البرلمان الأثيوبى على بناء سدين آخرين ، أحداهما على النيل الأزرق، والآخر علي أحد فروعة (نهر دابوس) وذلك لأغراض الزراعة وتوليد الطاقة(١٩)، وقد وافق البنك الدولى على تمويل هذين المشروعين والآخرين ، مع أخطار مصر والسودان بهما حيث من المقدر أن يقتطعا من حصة البلدين نحو ١٨٠ مليون متر مكعب سنوياً ، وعموماً فإن أثيوبيا لم تخطر مصر رسمياً بهذه المشروعات ، كما لم تستجسب مصر لطلب البنك الدولى ، حيث تعتبر الموافقة ، بهذا الشأن ، سابقة لها ما بعدها ، خاصا اذا ما علمنا أن فى جعبة الأثيوبيين عددا كبيرا من المشروعات (٢٦ مشروعاً أعدها مكتب أستصلاح الأراضى الأمريكى منذ الستينيات أبان معركة بناء السد العالى هذا فضلا عن عدد آخر من المشروعات الجديدة)[٢٠]. وقد ترى مصر أن تعترض على هذه المشروعات وغيرها أو تؤجل الموافقة إلى حين يتم التوصل لأتفاق شامل بين البلدين حول قضايا الأنتفاع من مياه النيل ، وربما يكون ضرورياً تحذير الجانب الأثيوبى من إقامة أى مشروعات آخرى، لما لذلك من أثر مدمر للعلاقات الثنائية والسلام فى المنطقة بوجه عام .

والواقع أن أثيوبيا، التى لم تعترف بإتفاقيتى ١٩٢٩ ، وإتفاقية ١٩٥٩ ، ولم تنضم كذلك لمجموعة الأنوجو الذى تجمد ، إلا كمراقب عام ١٩٩١ ، بدأت تأخذ مسألة المياه بجدية شديدة واهتمام كامل ، بإعتبار ها مسألة استراتيجية كما قال ميليس زيناوى مؤخرا ، ٧ أبريل ١٩٩٨ ، حيث يرى الجانب الأثيوبى أنه ينبغى التواصل للتفاهم المشترك من أجل تحقيق المنافع والمصالح المشتركة لكلا البلدين ، وأن أثيوبيا تطالب بنصيب عادل من المياه ، بإعتبار النيل ثروة مشتركة .ويذهب رئيس الوزراء الأثيوبى إلى أن الأمر قد تجاوز مرحلة اللجنة التقنية التى أنشأها الجانبان ،

إذطالما أنشأت مصر مشروعات بشكل منفرد كمشروع توشكى وغيره فإن من مصلحة أثيوبيا إقامة مشروعات بشكل منفرد أيضاً . وقد أوضح زيناوى أن المحاولات المصرية كانت تقوم على افتراض ان الأثيوبين لن يستطيعوا تنفيذ مشروعاتهم ، بسبب عملية التمويل التى يمكن للجانب المصرى التأثير عليها ، غير أن أثيوبيا ستتمكن من تنفيذ مشروعاتها الذاتية وبقدراتها الخاصة .(٢١)

معنى هنا أن الجانب الأثيوبى كان يصر على المضى قدمها فى سياسة العمل المنفرد بالنسبة لمياه النيل ، آيا كانت النتائج لحين قيام نظام جديد لحوض النيل يتم فى أطاره الاعتراف لأثيوبيا بحصة عادلة ومناسبة . وعموماً فقد تراخى هذا الموقف الأثيوبى قليلاً بعد مايو ١٩٩٨ ، على أثر الحرب الإريترية الأثيوبية .

(ب) **الدور الإقليمى فى حل الصراعات** : منذ عام ١٩٩١ فصاعدا، بدأت تلوح فى الأفق تدريجيا بعض الأسس والتوجهات الإقليمية للسياسة الأثيوبية على ضوء الحقائق والمتغيرات الجديدة. هذه الأسس والتوجهات الإقليمية يمكن - إذا ما قدر لها النجاح - أن تقلص الدور المصرى التقليدى فى منطقة حوص النيل والقرن الأفريقى وإن تضعف الأطراف العربية الى أقصى حد، وأن تعطى لواء القيادة الإقليمية للسياسة الإثيوبية . ومن أهم هذه التوجهات :

١ - تحويل العلاقة الإثيوبية الارتيرية إلى علاقات خاصة وجعلها بمثابة محور استراتيجى للتنسيق والتعاون بصدد العلاقات الثقافية الإقليمية ، خاصة فى منطقة حوض النيل والقرن الأفريقى .

٢ - القيام بدور قيادى إقليمى فى سياسات المنطقة ، سواء على مستوى برامج التعاون أو على مستوى حل الصراعات ، مع إبعاد مصر عن المشاركة . كلما أمكن ، فى هذا الإطار.

٣ - انتهاج سياسة من شأنها إضعاف الأطراف العربية فى منطقة القرن الأفريقى (السودان - الصومال -جيبوتى) مع ترجيح الطابع الأفريقى للدولة الأثيوبية، وتعزيز التوجهات الأفريقية للنظام الحاكم .

٤ – استمرار انتهاج سياسة من شأنها الحيلولة دون سيطرة إسلامية على البحر الأحمر .

٥ – إعادة بناء الأقتصاد والجيش ، أعتماد على العلاقات الخاصة بين أثيوبيا والولايات المتحدة وإسرائيل، والدول المانحة الغربية الآخرى ، الأمر الذى يسفر عادة عن تكريس تواجد إسرائيل مهم فى أثيوبيا .

ولعل السياسة الأثيوبية تجاه الصراع فى الصومال (والجهود الدولية لتسوية)تشير بوضوح إلى النوايا غير الحسنة تجاه هذه المسألة، ربما باعتبارها الصومال دولة عربية ولدورها فى التوازن الاستراتيجى مع أثيوبيا ولمطالبها تجاه الأوجادين ، وعلاقاتها الخاصة بمصر . . الخ فواصح أنه منذ أن حصلت أثيوبيا على تفوض بمتابعة جهود المصالحة فى الصومال، غير أنها لم تحقق تقدما فى هذا الشأن وأن لم تحقق تقدما فى هذا الشأن وأنتقلت المبادرة بعد ذلك إلى نيروبى والقاهرة وظل نوع من عدم الرضا الأثيوبى . فحينما عقدت مشاورات فى القاهرة مارس ٩٤ – حول الصومال دعيت اليها الفصائل الصومالية المختلفة بما فى ذلك فصيل الجنرال عيديد ، وكانت القاهرة قد دعت لهذه المشاورات باعتبار مسئوليتها التاريخية ازاء الصومال ولرئاستها لمنظمة الوحدة الأفريقية ، كان رد الفعل الأثيوبى سلبيا ، حيث أعتبرت أثيوبيا أن المشاورات فى القاهرة وبرنامج العمل المقترح يدخل عنصر جديدا قد يعقد المباحثات اللاحقة فى نيروبى ، وأن هذا الاتجاه يعطى على مهدى وزنا سياسيا أكثر من اللازم، وأن المشاورة لم يسبقها تشاور مسبق مع الجانب الأثيوبى، وأن الجهد المصرى يتناقض مع التفويض الممنوح لأثيوبيا منذ عام ٩٣ . ولذلك نقد قاطعت أثيوبيا هذه المشاورات .

وفى نفس الوقت ، حاولت أثيوبيا تكثيف دورها فى الشأن الصومالى فى ظل إبعاد مصر والسودان عن الساحة الصومالية ، وتكريس ذلك من خلال التفويض الممنوح لها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك منظمة الإيجاد IGAD ، كما سعت

لاستقطاب قيادات جمهورية أرض الصومال مع عدم اعترافها بالجمهورية ، ربما لحاجتها المستقلة لها كمنفذ بديل لها عوضا عن الموانى الارتيرية أو الجيبوتية ، كما كشفت اتصالاتها بعيديد وتحالف الإنقاذ الوطنى SNA وعملت على تحجيم دور المنظمات ذات التوجهات الإسلامية المتشددة(٢٢) .وأخيرا، حينما دعت مصر لمؤتمر المصالحة الصومالية بالقاهرة، والذى تم فيه التوصل لإعلان القاهرة، الذى وقع رسميا فى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٧ ، وشمل كل الفصائل المتقاتلة فى الجنوب بما فيها مجموعة الإنقاذ أو مجموعة سودرى (٢٦ فصيلا) ومجموعة التحالف الصومالى الذى يرأسه حسين عيديد (مكون من ١٨ فصيل) ، حيث لم يستثن سوى ممثلى جمهورية أرض الصومال (عقال الذى أرجيء لمرحلة تالية) ، أبدت أديس أبابا أعتراضات على صيغة الإعلان « إعلان القاهرة» ، وعلى شكل مشاركتها فى المفاوضات الصومالية التى تمت فى القاهرة، كما حاولت عرقلة الاتفاق فى المراحل التالية أيضا. فقد أعلنت أثيوبيا رفضها للاتفاق تحت دعوى أنه لم يشمل كل الفصائل الصومالية، الأمر الذى من شأنه أشعال الحرب الأهلية وأيدتها فى ذلك كل من ارتيريا ومنظمة الإيجاد ، وقد أوضح وزير الخارجية المصرى ردا على ذلك بأن أتفاقية القاهرة تمثل أستمراراً للجهود الأثيوبية (اتفاق سودرى) وإكمالا لها ، وليس تعارض معها ، كما تجدر الإشارة إلى أن التشاور المسبق مع الجانب الاثيوبى كان قائما، سواء قبل المفاوضات أو أثناءها ، كما أن السفير الأثيوبية بالقاهرة ، كانت تتابع المفاوضات عن قرب . مع هذا أعلنت أديس أبابا أنها لن تؤيد أتفاقا من هذا النوع الا إذا شمل كافة الفصائل الصومالية، وذلك فى محاولة للمزايدة على الدور المصرى(٢٣).والواقع أن هذا الموقف الأثيوبى يأتى فى سياق التوجه الأثيوبى الثابت نحو تحجيم الدور المصرى فى منطقة القرن الأفريقى وحوض النيل، والذى يظهر بين حين وآخر، وكان قد ظهر ، كما فى المثال الذى أوردناه عام ٩٤ ، وأيضا حينما قامت القاهرة بدعوة كل من عيديد وعلى مهدى (٢٧ مايو ٩٧) فى أول محاولة للجمع بين الزعيمين الصوماليين ، تمهيدا للمصالحة الشاملة . هذا كله ، على الرغم من أن الجهود المصرية تأتى فى سياق مبادرات جامعة

الدول العربية التى تعد – على قدم وساق – مثل منظمة الوحدة الأفريقية –' مهمته بالشئون الصومالية (٢٤).

وجدير بالإشارة أن الإهمال المصرى لهذه المنطقة، والذى طال أمده لظروف عديدة، هو الذى شجع القيادة الأثيوبية على تصور أنها بإمكانها أن تحجم الدور المصرى وتعود به إلى الحدود المصرية، أو إلى السودان على أحسن الفروض (حيث أعرب الدبلوماسيون الأثيوبيون عن فكرة تقسيم الأدوار، أثيوبيا فى الصومال فى مقابل مصر فى السودان) غير أن الجانب المصرى تمكن من أنتزاع موافقة الإيجاد على إعطاء مصر دورها، حينما يكون الأمر يتعلق بالصومال أو السودان أو أى طرف عربى فى المنطقة .

(جـ) وأخيراً على مستوى العلاقات الثنائية ، والكنسية : تسير العلاقات الثنائية فى مستواها العادى فى مختلف مجالات التعاون ، سواء على مستوى الزيارات المتبادلة ، أو التعاون الفنى، من خلال الضندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمنح الدراسية، التدريبية فضلا عن تعاون بعض الوزارات كوزارة الصحة التى تقدم معونة من الدواء المصرى لضحايا الجفاف فى أوقات متبانية .

لكن يلاحظ أن العلاقة بين الكنيستين المصرية والأثيوبية قد شهدت فى السنوات الأخيرة بعض التطورات الإيجابية والسلبية فى آن واحد ، خاصة منذ قام وفد مصرى يمثل الكنيسة القبطية بزيارة لأديس أبابا خلال الفترة من ١٤ إلى ١٩٩٤/٢/١٩، وتعتبر هذه الزيارة الأولى التى يقوم بها وفد يمثل الكنيسة المصرية منذ عام ١٩٧٣. وقام الوفد ، الذى كان برئاسة سكرتير المجمع المقدس المصرى الانبابيشوى ، قام باجراء مباحثات مع وفد من الكنيسة الأثيوبية تحت رعاية البطريرك الأثيوبى ، حيث نوقشت الخلافات القائمة ، وتم فى ختام الزيارة التوقيع على بروتوكول لاستئناف العلاقات بين الكنيستين ، والتى أنقطعت منذ مدة طويلة .

غير أن الخلاف أستمر قائماً بين الكنيسيتين حول مسألة دير السلطان فى القدس، والسلطة الروحية، بالنسبة للكنيسة الاريترية، بمعنى هل تتبع الكنيسة المصرية أم الكنيسة الأثيوبية ، فبالنسبة لدير السلطان ، تتمسك أثيوبيا والكنيسة الاثيوبية بأن دير السلطان بالقدس هو ملك لاثيوبيا والشعوب السوداء وليس ملكا للكنيسة المصرية . أن الرئيس الايترى كان قد طلب من قداسة البابا تكليف الكنيسة المصرية أما فيما يتعلق بالسلطة الروحية علي الكنيسة الايترية فإن يوضع نظام كنسى وترسيم المطارنة للابرشيات المختلفة فى اريتريا . غير أن الكنيسة الأثيوبية ترى أن الكنيسة الإريترية تعتبر جزءا من الكنيسة الأثيوبية ، وأن ما تم من ترسيم الأساقفة الإريتريين فى القاهرة يعد انتهاكاً لبروتوكول التعاون بين البلدين، وأنه إذا كانت أثيوبيا والكنيسة الأثيوبية قد قبلتا أستقلال اريتريا ، فأن هذا لا يعنى فصل الكنيسة الإريترية عن الكنيسة الأثيوبية(٢٥) و بوجه عام فقد تم تنصيب ميليبوسى بطريركا على الكنيسة الاتيرية من قبل الانبا شنودة فى مراسم جرت فى ٧/ ٨/ ١٩٩٨ بمقر كاتدرائية القديس مرقص(٢٦)، هذا ما جرى مؤخرا بعد أن كانت الكنيسة الأثيوبية قد وقعت أتفاقية عام ١٩٥٨ مع بطريرك كنيسة الإسكندرية تسمح باختبار أبونا من قبل والقساوسة المحليين فى أثيوبيا ، وقد كان أولهم تيوفولوس Te-woflios والذى أختير بهذه الطريقة عام ١٩٧١ .

٢- السياسة الأثيوبية تجاه السودان :

غلب على السياسة الأثيوبية تجاه السودان تفاعلات صراعية، وان كانت تظهر فى بعض الأحيان فترات من التعاون والتنسيق .

فمنذ بداية الستينيات، حينما تأسست جبهة التحرير الإريترية عام ١٩٦٠، وسمحت الحكومة السودانية لها آنذاك بانشاء قيادة ميدانية فى كسلا وأقامت قواعد للتدريب على الحدود المشتركة ، بدأت نتأثر العلاقات بين البلدين، وأستخدمت أثيوبيا فى مقابل ذلك ورقة الضغط المتمثلة فى دعم التمرد فى جنوب السودان ،

وظل هذا الوضع قائما حتى بداية التسعينيات حيث لاحت الفرصة للسودان (فى ظل النظام الحالى) أن يضطلع بدور مهم فى دعم الثوار الأثيوبيين والإريتريين ضد نظام الحكم الماركسى السابق فى أثيوبيا ، بتنسيق ودعم كاملين من الولايات المتحدة، الى أن تم استيلاء الثوار على السلطة فى أديس أبابا، وأسمرة مايو ١٩٩١(٢٧).

عقب ذلك، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين أثيوبيا والسودان تتسم بالتقارب والتشاور والتنسيق والتعاون على المستوى الثنائى والسياسات الإقليمية ، وخاصة فى القرن الأفريقى . وثم توقيع نحو ١٥ بروتوكولاً للتعاون فى الدفاع والمياه والأمن والتعليم والطاقة والشئون الخارجية، وفى سياق هذا ، أعترف السودان لأثيوبيا بالحق فى توزيع عادل لمياه النيل بين الجانبيين نوفمبر ٩١، وكذلك وافقت أثيوبيا على إغلاق مكاتب الحركة الشعبية لتحرير السودان (حون جارنج)(٢٨).

لكن بعد أن استتب الأمر للنظام الجديد فى أثيوبيا (الجهة الثورية الديمقراطية لشعوب أثيوبيا) بدأت أثيوبيا تتوخى الحذر تجاه تنامى دور التيار الأصولى فى السودان، كما بدأت متابعة أى تحركات سودانية تسعى لدعم التيارات الأصولية داخل الجماعات المسلمة فى أثيوبيا أو شتى أنحاء منطقة القرن الأفريقى. وأنتقل الأمر إلى مرحلة المواجهة حين وقعت اضطرابات فى منطقة قضارف على الحدود المشتركة (أكتوبر ٩٣) وتغلغلت عناصر من الجهة الإسلامية لتحرير الاورومو إلى السودان مما أدى إلى إعراب المسئولين الاثيوبين بأنهم لن يسمحوا لأى دولة (إيران أو السودان أو السعودية) بالتدخل فى شئونهم الداخلية . كما تم تقليص العلاقات بين البلدين فى مختلف المجالات أثر محاولة الأعتداء على موكب الرئيس مبارك فى أديس أبابا فى ٢٦ يونية ٩٥ ، وثبوت تورط السودان بايواء وتدريب المتهمين والمماطلة حتى فى تسليم ثلاثة ، ذكر أنهم متوجدون على الأراضى السودانية ، وهو الأمر الذى تطور إلى شكوى أثيوبية ضد السودان أمام منظمة الوحدة الأفريقية (آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات فى ١١ ديسمبر ٩٥ - ١٨ ديسمبر٩٥) تم رفع الشكوى إلى مجلس الأمن،

الذى إصدر قرارا (رقم ١٠٤٤) فى مارس ١٩٩٦ بفرض عقوبات تدريجية ضد السودان، بدأت بتخفيض حجم التمثيل الدبلوماسى السودانى فى الخارج وعدم منح تأشيرة للنخبة الحاكمة فى السودان ، وعدم تنظيم مؤتمرات إقليمية أو دولية فى الخرطوم(٢٩).

وفى سياق التوتر المستمر فى العلاقات ، أتهمت أثيوبيا السودان بدعم ومساندة جبهة تحرير الاورومو ، والجبهة الإسلامية لتحرير الاورومو، وجماعة بنى شنجول بقيادة (آدم الحسن) وبأن السودان تدرب قوات ميلشيات هذه الحركة ضمن ميليشيات قوات الدفاع الشعبى السودانى ، وذلك للقيام بعمليات إرهابية داخل أثيوبيا تستهدف نشر الأصولية الدينية والتطرف، ولأغراض سياسية. وفى مقابل ذلك، أتهمت السودان الحكومة الأثيوبية بالتدخل فى شئونها الداخلية وحشد قوات كثيفة على منطقة الحدود المشتركة والهجوم على منطقة (الفشقة) ومساندة حركة التمرد فى جنوب السودان ، والضلوع فى مخطط مشترك (إريترى أثيوبى أوغندى) ترعاه الولايات المتحدة لإسقاط نظام الحكم فى البلاد وجره إلى مواجهات عسكرية مع جيرانه تكون ذريعة للتدخل الأجنبى وتقسيم البلاد . ورغم بعض المحاولات التى استهدفت تخفيف حدة التوتر ، كلقاء القمة الذى تم بين رئيس الوزراء الأثيوبى والرئيس السودانى (يوليو ٩٦) وأتفاقهما على وقف التدهور فى العلاقات ومحاولة بعث نشاط اللجان المشتركة . . الخ(٣٠)،إلا أن مناخ التوتر كان هو الغالب على علاقات البلدين ، وأن كان قد هدأ فى الآونة الأخيرة بفعل الحرب الحدودية بين أثيوبيا وإريتريا .

٢ - أثيوبيا وإريتريا : التحول من التعاون إلى الصراع :

بعد صراع طريل من أجل الاستقلال عن أثيوبيا ، وضعت الأسس للصلات القوية التى ربطت بين كل من الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا EPLF والجبهة الشعبية لتحرير تيجراى TPLF ، وضعت إلى حد كبير الأسس التى بنيت عليها علاقة الدولتين فى مرحلة ما بعد التحرر والاستقلال . فقد بدأ التنسيق والتعاون بين الجبهتين ضد العدو

المشترك (نظام مانجستو) منذ السبعينيات . وإنعقدت علاقات شخصية قوية بين قيادتى التنظيمين فى هذا الأطار وقد كانت أولى نتائج التنسيق والتعاون بينهما واضحة حين تولى التنظيمان (الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب أثيوبيا EPRDF بقيادة ميليس زيناوى، والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بقيادة أسياسى أفوقى) السلطة كل فى بلده، فى وقت واحد تقريبا (٢٥-٢٨ مايو ١٩٩١)[٣١].

وقد ساعدت تلك الرابطة القوية على تسهيل الاتفاق على أمور كثيرة بين كل من أثيوبيا وإريتريا، منها المرونة التى أبداها النظام الأثيوبى الجديد تجاه حق الإريتريين فى تقرير المصير . فبعد نحو شهرين من إستلام السلطة ، وقع كل من ميليس زيناوى وأسياسى أفرومتي وثيقة أتفاق بين كل من الحكومة الانتقالية فى أثيوبيا والحكومة المؤقتة فى إريتريا ، وأعترفت فيها أثيوبيا رسميا بالآتى :

١ - حق إريتريا فى تقرير مصيرها، بما فى ذلك الانفصال عن أثيوبيا عن طريق استفتاء يجرى تحت إشراف دولى ويؤجل لمدة سنتين لأسباب فنية .

٢- الابقاء على ميناء عصب الإريترى منطقة حرة حتى تضمن أثيوبيا منفذا لها إلى البحر.

٣ - إنهاء حالة الحرب ، وبداية عهد جديد من التعاون والدفاع المشترك ضد أى عدوان أو تخريب ، والايتورط أى طرف منها فى أعمال تمس سلامة الدولة الأخرى وأمنها[٣٢].

وقد جرى الاستفتاء على إستقلال إريتريا فى إبريل ٩٣ ، وأسفرت نتائجة عن أعلان استقلال إريتريا ، وكانت أثيوبيا من أوائل الدول التى أعترفت بالاستقلال كما كانت قد شاركت بوفد كبير برئاسة وزير الإعلام فى مراقبة الاستفتاء .

وفى سياق تعميق العلاقات الخاصة بينهما ، ثم التوصل للعديد من الاتفاقيات ، منها توقيع أتفاقية صداقة وتعاون أثناء زيارة أفورقى لأديس أبابا فى أغسطس ١٩٩٣ تضمنت أسس التعاون والتنسيق فى مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة

والدفاع المشترك والأمن والتعليم والثقافة والثروة الطبيعية ، كما تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة تجتمع فى إحدى الدولتين سنويا لمتابعة تنفيذ ما جاء باتفاقية الصداقة والتعاون من بنود. كما أبرم أتفاق مشترك طويل الآجل عام ٩٣ وتضمن إنشاء آلية دفاع وأمن مشتركة لخدمة المصالح الحيوية، على إلا تتدخل فى الشئون الداخلية لأى منهما .

وفى سياق نفس المجرى من التعاون وتوثيق العلاقات ، سمحت أثيوبيا وإريتريا بالجنسية المزدوجة لرعايا البلدين، وعدم فرض رسوم جديدة على حركة البضائع والسلع بينهما ، كما تم الاتفاق فى أطار اللجنة الوزارية المشتركة على إنشاء لجنة عليا لعلاقات البلدين فى ١٩٩٤/٥/١١ تتكون من وزيرى الخارجية وسفيرى الدولتين لدى بعضهما البعض ، وتجميع كل ستة شهور فى عاصمة إحدى الدولتين لمتابعة التنفيذ، وتطورت العلاقات الثنائية بتوقيع المزيد من بروتوكولات وأتفاقيات التعاون فى المجالات المختلفة، بما فى ذلك الاتفاق على إستخدام أثيوبيا ميناء مصوع للتجارة مع العالم الخارجى ، أسوة بميناء عصب الذى لم يعد يتحمل حركة التجارة ، والتوزيع الجغرافى لها(٣٣).

غير أن مسار العلاقات تحول فى الفترة الأخيرة نحو التوتر، بل الصدام العسكرى على الحدود بين الدولتين. وقد أرجع الرئيس الإريترى أسياسى أفورقى هذا التحول إلى ما يسميه « النزعة التوسعية الأثيوبية» وتتلخص فى المحاولات الأثيوبية التى تكررت فى أكثر من منطقة على الحدود، حيث شرعت القوات الأثيوبية فى توسيع إقليم تيجراى الأثيوبى على حساب الجانب الاريترى ، بطرد الإريتريين من المنطقة وإحلال وتوطين مواطنين تيجرانين ولاجئين من السودان محلهم. وفى عام ١٩٩٧ بدأت المحاولات تتخذ طابعا عسكريا بتكوين ميليشات مسلحة لفرض الأمر الواقع، كما قامت القوات الأثيوبية بطرد الإدارة المدنية من بعض أجزاء إقليم عفر الإريترى بحجة مواجهة المعارضين من العفر، وكذلك إقليم « بادمى» فى الغرب الإريترى أيضا

وقد حاول الجانب الإريترى ، على حد قول الرئيس أفورقى مناقشة الخلافات الحدودية عن طريق لجنة وزارية، غبر أن الجانب الأثيوبى أرجا تشكيل اللجنة ، وأصدر بعض الخرائط تظهر تعديلات فى الحدود[٣٤]، لذلك قامت القوات الاريترية بالسيطرة على الأراضى محل النزاع فى أكثر من منطقة حدودية ، بأعتبارها أراضى أريترية ، وذلك أبتداء من يوم ٦مايو٩٨ . أما الجانب الأثيوبى فيرى أن الأريتريين قامو بعملية غزو لمناطق تعد مناطق متنازع عليها ، وأنهم لم ينتظروا بحث المشكلة فى أطار اللجنة الوزارية المقترحة.[٣٥]

وبصرف النظرعن البيانات المتضاربة من كلا الجانبين ، فإن القتال قد نشب وتطور فى مناطق عديدة منهامنطقة ستيت (جنوب غرب إريتريا) ومنطقة أيفا - عليتينا بجنوب إريتريا فضلا من منطقة زلامبيسا فى شمال غرب إريتريا ، ويظهر بشكل واضح أن ثمة خلافات حقيقية على الحدود تنبع من إستناد الإريتريين على الحدود الأساسية التى تحددت إبان الأستعمار الإيطالى ووفقا للإتفاقيات والمعاهدات التى أبرمت بين الإيطاليين والأثيوبيين ، وبهذه المناسبة أصدرت إريتريا (فى ٢٠مايو ٩٨) خريطة إيطالية تبين مناطق الحدود التى جرى عليها النزاع (نحو ٦مناطق تقل مساحة كلما أتجهناجنوباً) وهى : زالامبيسا ، مثلث بادمى آبى ، أواى جانوس ، علنتينا ، يورى ، أما الجانى الأثيوى فيستند إلى تواجد أثيوبيا فى المنطقة منذ فترة الإدراة البريطانية المؤقتة (٤١ - ١٩٥٢) والذى أستمر بطبيعة الحال بعد ذلك بحكم ضم إيرتريا فيدراليا لأثيوبيا ، سيطرة التاج الأثيوبى ، (٣٦) ابتداء من عام ١٩٥٢.

وبوجه عام ، لا ينحصر الصراع الإريترى الأثيوبى الأخير حول مسألة الحدود ، لكنه يأتى يمكن القول في سياق بحث إريتريا عن تأكيد استقلالها تجاه أثيوبيا ، وفى هذا السياق أصدرت إريتريا عملة جديدة خاصة بها (نقفة) وأوقفت العمل بالعملة الأثيوبية (البر) ، الأمر الذى أوجد مصدراً للخلافات التى نشبت بين الجانبين حول رسوم تجارة المرور ، واستخدام مصافى البترول، وسفن الأسطول القديم، هذا إضافة

المتبادلة بين الجانبين حول نزوع كل منهما لاستقطاب الجماعة التجرينية، وخلق تيجراى الكبرى، Greater Eritrea and Greater Tigrai وخاصة أن سكان إقليم تيجران في أثيوبيا والتجرينيين الإرايتريين يربطهم تاريخ مشترك ويمثلون جماعة تتحدث لغة واحدة هل التجرينية ، وذات ثقافة مشتركة، (حيث كانت منطقتهم تمثل مركز مملكة أكسوم القديمة) وهى الآن تشكل قاعدة أساسية للنخبة الحاكمة فى البلدين. إضافة لذلك، فلكل من أثيوبيا واريتريا نظاما سياسياً يختلف فى تعامله مع ظاهرة التعددية العرقية ، فالنظام الاثيوبى يتسم بالمرونة إزاء الجماعات العرقية، ويتبع أساليب ديمقراطية فى إدارة الاختلافات، حيث يسمح للجماعات باستقلال ذاتى كبير، والحق فى تقرير المصير ، بينما النظام فى أريتريا لا يرى فى ذلك إلا نوعا من القراءة السيئة للموقف قد يسمح مستقبلا بتفكك وبلقنة المنطقة، هذا كله إضافة للخلافات التى ربما ترجع إلى تطلع القيادين ، الأريترية والأثيوبية للزعامة فى المنطقة ، فضلا عن وجود جماعات أثيوبية يعتد بها - مازالت حتى الآن - لم تهضم فكرة أن أريتريا أصبحت دولة مستقلة ، وهذا ما أعترف به اسياس أفورقي مؤخرا(٣٧) .

ولقد تعددت الوساطات والمبادرات الاقليمية والدولية لتسوية النزاع بالطرق السلمية، كان منها: **أولا**: مبادرة دول « الايجاد » التى حملها الرئيس الجيبوتى السابق حسن جوليد، بعد وقوع الحرب، وذلك فى ١٥ مايو ١٩٩٨. ثانيا: المبادرة الأمريكية الرواندية المشتركة ، حيث قام دبلوماسيون أمريكيون ورواندیون بجولات مكوكية فى مايو ويونيو ٩٨، استغرقت نحو ٣ أسابيع ، أنتهت بوضع توصيات ، تتلخص فى ضرورة حل الأزمة الحالية بالطرق السلمية والقانونية ، وإرسال بعثة مراقبة منظمة من كل حكومة رواندا (مؤيدة من قبل الولايات المتحدة) إلى منطقة النزاع بأسرع وقت ممكن، وأعادة أنتشار القوات الاريترية إلى مواقع ما قبل يوم ٦ مايو ١٩٩٨ خلال ٢٤ ساعة من وصول فريق المراقبة ، وأعادة الإدارة المدنية إلى

ماكانت عليه ، وإجراء تحقيق فى حوادث ٦ مايو ، وأعادة ترسيم الحدود على أساس الاستعمارية المعمول بها والقانون الدولى الذى يمكن تطبيقه على مثل هذه الحالات، ونزع سلاح جميع مناطق الحدود المشتركة بأسرع ما يمكن لتخفيف التوترات وتسهيل عملية تحديد وترسيم الحدود[٣٨]. وعموما لم تنجح المبادرة الأمريكية الرواندية، سوى فى قبول الطرفين (٦/١٤) وقف الغارات الجوية المتبادلة . ثالثا: مبادرة منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد طرحت هذه المبادرة فى قمة المنظمة فى واجادوجو (بوركينا فاسو) فى يونيو ٩٨، أى بعد شهرين من اندلاع الحرب . وتوسط فى هذه المرحلة رؤساء كل من بوركينا فاسو وزيمبابوى ورواندا ، ووزير خارجية جيبوتى والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية . وقد أخذت المبادرة تسير ببطئ إلى أن جاءت قمة المنظمة رقم (٣٥) بالجزائر يونيو ٩٩، وبدأ الرئيس الجزائرى بوتفليقة ومبعوثه الخاص أحمد أو يحيى، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وبعض الدبلوماسيين والمسئولين الامريكيين وغيرهم فى الوساطة بين الطرفين، فى محاولة لانهاء النزاع . وقد تبلورت مبادرة منظمة الوحدة الأفريقية خلال عامى ١٩٩٩/٩٨ فى ثلاث وثائق رئيسية هى :

الوثيقة الأولى، وأطلق عليها « أطار العمل » ، وقد صدرت في قمة واجادوجو وتشتمل علي الخطوط الرئيسية للمبادرة، وهى :[٣٩] (١) وقف الأعمال العدائية،(٢) الانسحاب الاريترى من مدينة بادمى وضواحيها كبادرة حسن نية .(٣) إنسحاب كلا البلدين من بقية أجزاء الحدود ، (٤) ترسيم الحدود . (٥) أحترام الحدود القائمة عند الاستقلال الوطنى كما هو منصوص عليها في القرار ١٦(أ) الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقى الأول بالقاهرة ١٩٦٤، وتحديد الحدود وفقا للمعاهدات الاستعمارية والقانون الدولى القابل للتطبيق،(٦) اللجوء فى حالة الجدال أو عدم الاتفاق إلى آلية تحليم مناسبة . وقد تم التوصل إلى هذا الأطار فى نوفمبر ١٩٩٨ .

الوثيقة الثانية : آليات التطبيق لاطار العمل، وقد تم إقرار هذه الوثيقة فى قمة الجزائر (٣٥)، وذلك بعد أن أعترضت أثيوبيا ، أو تحفظت على بعض النقاط الواردة فى أطار العمل . ومن أهم بنود هذه الوثيقة: (١) أن تلتزم الحكومة الاريترية بإعادة انتشار قواتها خارج الأراضى التى أخذت بعد ٦ مايو .(٢) تلزم الحكومة الإثيوبية نفسها ، بعد ذلك ، بإعادة انتشار قواتها فى المواقع التى أخذت بعد ٦ مايو ، والتى لم تكن تحت الإدارة الإثيوبية قبل هذا التاريخ .(٣) إعادة الإنتشار لن يؤثر على الوضعية النهائية للأراضى المتنازع عليها .(٤) قبول الطرفين لمراقبين عسكريين من قبل منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة .(٥) آليات إعادة الإدارة المدنية وإعادة السكان ، يتم الإتفاق عليها بعد توقف الأعمال العدوانية(٤٠).

الوثيقة الثالثة : وهى خاصة بالترتيبات الفنية لتطبيق اطار العمل وآلياته . وتنطوى تلك الترتيبات على وثيقة رئيسية اضافة لأربعة ملاحق(٤١). وقد سلمت للطرفين المتنازعين من قبل مبعوث الرئيس الجزائرى « احمد او يحيى» فى الفترة من قبل مبعوث الرئيس الجزائرى « أحمد أو يحيى » فى الفترة من ٦ ـ ٨ أغسطس ١٩٩٩ ، وأهم ما جاء فى هذه الوثيقة ما يلى :

١ - إقامة مفوضية مستقلة ، أو محايدة ، وذلك بالتنسيق بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، بهدف اعداد الدراسة اللازمة لاعادة انتشار وتحديد المواقع ، وقرارها ملزم للطرفين .

٢ - تكوين بعثة « حفظ سلام» تحت إشراف مجلس الأمن الدولى، وتحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ، للإشراف على وقف العمليات العسكرية ومراقبة وقف إطلاق النار .

٣ - مسألة اعادة السكان المدنيين ومراقبة حقوق الإنسان تحت اشراف وحدة مدنية تابعة لقوات حفظ السلام .

٤ - تتم عمليات ترسيم الحدود ووضع العلامات الحدودية بواسطة وحدة خرائط

تابعة للأمم المتحدة ، على أساس المعاهدات الاستعمارية والقوانين الدولية الملائمة (فى غضون ستة شهور) .

٥ - بالنسبة للإثار الجانبية للنزاع والمتضررين ، سوف تقوم كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، بالتعاون مع المجتمع الدولى ، بتقديم العون اللازم .

٦ - سيتم التحقيق فى أحدث ٦مايو ، والأحداث التى سبقته فى يوليو - أغسطس ١٩٩٧ .

ويمكن القول أن مناخ عدم الثقة المتبادل ، فضلاً عن النوايا غير الحسنة فيما يتعلق ، خصوصاً ، بالوضع العسكرى ومحاولة كل جانب أن يمسك بعامل القوة ًعلى الأرضً فى يده ، هذا المناخ ظل ذلك هو الأمر السائد بين الطرفين ، بدليل أن مبادرة منظمة الوحدة الأفريقية ظلت تراوح مكانها بعد كل هذه الإجراءات التفصيلية حيث تابعت أثيوبيا من جانبها تقديم طلبات بالإيضاح منذ ١٣ أغسطس (١٩٩٩) ، خاصة فيما يتعلق بالتدابير الفنية السابق عرض نقاطها الرئيسية ، وذلك فى محاولات متكررة ، يبدو أنها كانت تهدف من ذلك لكسب الوقت، أملا فى تعديل الوضع العسكرى ، وإرغام الإريتريين على التراجع بالقوة .

وفى ختام المباحثات غير المباشرة (بين إريتريا وأثيوبيا) والتى جرت فى الجزائر فى الفترة من ٢٩ أبريل إلى ٥ مايو عام ٢٠٠٠ ، ودعا أليها الرئيس الجزائرى ، ورأسها السيد أحمد أو يحى الممثل الشخصى لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية ، وشاركت فيها كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوربى ، وكان الغرض منها تمكين كلا الجانبين من التوصل إلى أتفاق حول فنية معززةً تمهيداً لتطبيق خطة التسوية السلمية للنزاع الإريترى - الأثيوبى أو إتاحة الفرصة لمنظمة الوحدة الإفريقية لمساعدتهما فى تقديم مساومات مقبولة بالتوافق مع إتفاق إطار العمل وآليات تطبيقة، والتى تم الأتفاق عليهما بإعتبارهما عناصر أساسية فى خطة التسوية . فى ختام هذه المباحثات لم يتفق الطرفان بسبب تمسك إريتريا بضرورة توقيع إتفاق إطار العمل وآليات تطبيقة ووقف إطلاق النار أولا ، فى الوقت الذى تمسكت فية أثيوبيا

بموقفها الثابت (منذ يوليو ٩٩) وهو أن التوقيع يمكن أن يتم فقط بعد أكتمال التدابير الفنية . وفي ظل هذه الظروف لم تتكمن رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية ، ولا الوفود الأمريكية والأوربية من تحريك أو تليين موقف الطرفين المتنازعين ، مما أدى إلى إرجاء المباحثات .[٤٢]

هكذا أخفقت هذه الجولة من المباحثات ، بإستثناء الطلب الذي حمله رئيس منظمة الوحدة الإفريقية لرؤساء الوفود ، نيابة عن إفريقيا ، بأن يحملا لبلديهما وحكومتيهما طلب التحلى بضبط النفس ، وإعادة تقييم الموقف ، وإرسال وفود - لاحقا - إلى محادثات غير مباشرة لمعالجة القضايا الجوهرية المتبقية . وعموماً فقد كان ذلك مقدمة لبدء جولة جديدة من المواجهات العسكرية واسعة النطاق بين البلدين (بعد سنتين من بدء القتال) تمكن فيها الجيش الأثيوبى من تحطيم الجيش الإريترى وإرغام الإريترين على التراجع عن كافة المناطق التى سبق أن أحتلوها فى بداية الحرب ، ولكي تبدأ بذلك مرحلة جديدة من التعامل الدبلوماسى والعسكرى من مواقع جديدة مختلفة سواء بالنسبة للطرف الإريترى أو الطرف الأثيوبى ، حيث الكلمة العليا تصبح لأديس أبابا ، التي سعت لفرض شروط المنتصر .

وفى ظل هذا الوضع أعاد مجلس الأمن التأكيد (فى ١٧/٥/٢٠٠٠) على ضرورة فرض حظر على بيع الأسلحة لكل من الدولتين ، وذلك أستمراراً لما كان قد أكد عليه فى مارس (٩٩) من ضرورة وقف إطلاق النار بدون شروط والإلتزام بمبادرة منظمة الوحدة الإفريقية[٤٣] ، تلك المبادرة التى تحظى بتأييد إقليمى دولى واسع النطاق .

وفى ظل الجولة الأخيرة للحرب الإريترية الأثيوبية ، وتحت وطاة الأثار السلبية لتلك الحرب ، خاصة على الجانب الإريترى ، بادرت منظمة الوحدة الإفريقية بعقد محادثات فى الجزائر ، تحت رئاسة الرئيس الجزائرى ، وذلك خلال الفترة من ٢٩ مايو إلى ١٠ يونيو ٢٠٠٠ ، حيث تم التوصل إلى إتفاقية للوقف الفورى للأعمال العدائية

بين البلدين ، تتضمن ألتزام الجانبين بإحترام الحدود القائمة أثناء الإستقلال طبقاً لقرار مؤتمر القمة الإفريقى االأول بالقاهرة عام ١٩٦٤ (القرار ١٦«١») . ويتم تحديد الحدود وفقاً للمعاهدات الدولية القائمة والقانون الدولى القابل للتطبيق ، مع الإستفادة من الوسائل الفنية لترسيم الحدود ، ويتم اللجوء إلى آليات التحكيم المناسبة فى حالة الخلاف . وتتضمن الإتفاقية كذلك أعادة التأكيد على أتفاقية الإطار الخاصة بمنظمة الوحدة الإفريقية وتعديلاتها المتعلقة بالتنفيذ و التى تبنتها القمة رقم (٣٠) للمنظمة فى الجزائر (يوليو ١٩٩٩).

كما تتضمن إتفاقية الجزائر، المشار إليها ، عدداً من البنود الهامة، منها (٤٤):

١ - الوقف الفورى للأعمال العدائية .

٢ - ضمان حرية الحركة والتنقل فى البلدين لبعثة حفظ السلام ، واحترام وحماية أعضاء ومعدات البعثة .

٣ - انتشار البعثة تحت رعاية كل من الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

٤ - إعادة انتشار القوات الأثيوبية إلى حدود ما قبل ١٩٩٩ ، والتى لم تكن تحت الإدارة الأثيوبية قبل ٦ مايو ٩٨، على أن تكتمل عملية الإنتشار بعد أسبوعين من وصول بعثة حفظ السلام (Art.9).

٥ - عودة الإدارة المدنية الإريترية إلى كل المناطق التى إنسحبت منها القوات الأثيوبية تمهيداً لإعادة المواطنين إليها (Art. 10) .

٦ - تلتزم أثيوبيا بعدم تحريك قواتها خلف المواقع التى كانت تديرها قبل ٦ مايو ١٩٩٨، كما تلتزم إريتريا بعدم تحريك قواتها خلف خطوط ما قبل ٦مايو ٩٨، وفى حدود ٢٥ كيلو متراً داخل الأراضى الإريترية . (Art.14).

والواقع أن النتائج النهائية للصراع الاريترى الاثيوبى الأخير ، ستعزز من موقف حكومة ميليس زينادى فى أثيوبيا كما ستعزز من مكانة اثيوبيا الاقليمية ، بينما ستعمل فى المقابل على تقويض مكانة حكومة الرئيس افورقى فى اريتريا وتقليص

حركتها الاقليمية، وهو الموقف الذى ستستفيد منه اثيوبيا فى محاولة لتثبيت مكانتها كقوة اقليمية، وربما فرض سلام اثيوبى فى منطقة القرن الافريقيى . وهذا الاتجاه، وقد يقابله تحركات اقليمية موازنة من بعض القوى فى المنطقة. وهدا ما يدعو مصر لمزيد من المشاركة الاكثر فاعلية ، سواء على مستوى مراقبة التطورات الجارية فى القرن الافريقى بصفة عامة أو على مستوى العلاقات الاريترية الاثيوبية بصفة خاصة، وكذلك على مستوى الاهتمام بشئون التعاون الاقليمى ، سياسياً وامنياً واقتصادياً ، وثقافياً ، ومحاولة السعى لبناء نظام للأمن الجماعى الإقليمى فى هذه المنطقة الفرعية الهامة، وذلك بالتنسيق مع القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة كي لا تتكرر المأساة ، أو تنتكس عملية السلام بين البلدين أو تستمر بشكل أو آخر – وبطريق غير مباشر – في البلدة المجاورة .

(٤) أثيوبيا والصومال :-

على أثر حرب الارجادين (١٩٧٨) ، التى هزمت فيها القوات الصومالية على أيدى القوات الأثيوبية (المدعومة بوحدات كوبية وألمانية شرقية وغيرها)، على أثر ذلك ، وفى ظل عداء تاريخى بين البلدين ، انتهزت اثيوبيا فرصة حدوث انشقاقات داخلية فى الصومال فى عهد الجنرال سياد برى ، فاحتضنت بعض الفصائل المنشقة عن النظام مثل « الجبهة الديمقراطية لانقاذ الصومال » SSDF منذ ١٩٧٩ بين قبائل الدارود فى شمال شرق البلاد ، والحركة الوطنية الصومالية (SNM) التى جسدت آمال أبناء « أرض الصومال» منذ ١٩٨١ ، وخاصة قبائل الاسحاق وكان ذلك فى سياق سياسة ترمى لاحتضان كل من ينشق على سياد برى أملاً فى تمزيق الصومال كى لا ترتفع أية مطالبة بالأوجادين مرة أخرى ورداً ، كذلك ، على دعم الصومال لجبهة تحرير الصومال الغربى » فى حربها ضد أثيوبيا » .

وفى ١٩ مارس ١٩٨٨ ، وعلى ضوء تزايد المواجهات الأثيوبية الاريترية ، أبرمت أثيوبيا اتفاقية مع الصومال فى الرابع من أبريل عام ١٩٨٨ ، وذلك فى

مدينة جيبوتى ، تحت اشرف رئيسها السابق حسن جوليد أبتيدون ، وأنطوت الإتفاقية على عدة بنود ، كان أهمها ، إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، ووقف الحملات الإعلامية المناوئة لكليهما ، وسحب قوات البلدين الى الحدود المشتركة وعدم السماح للنظامين بأى نشاط سياسى أو عسكرى ضد بعضها البعض من داخل أراضيهما . وكان من آثار تلك الإتفاقية أن طلبت اثيوبيا من الفصائل الصومالية مغادرة أراضيها ، كما أوقفت الحملات الإعلامية.

وبعد سقوط نظام سيادبرى ، واندلاع الحرب الأهلية ، وما أعقب ذلك من تدخل دولى ، تحت قيادة أمريكية ، أو فى ظل الأمم المتحدة بعد انسحاب الولايات المتحدة (٩٤/٣/١٥) ، وفى ظل الحكومة الجديدة فى أثيوبيا (مايو ١٩٩١) بعد الاطاحة بنظام مانجستو ، بدأت أثيوبيا تهتم بالأوضاع الصومالية ، ويظهر ذلك فى بعض المبادرات التى شاركت فيها بعض دول القرن الأفريقى الأخرى ، كاريتريا وجيبوتى . من أوائل تلك المبادرات موتمر جيبوتى للوساطة فى يوليو ٩١ ، والذى أخفق فى جمع الفصائل الصومالية المتناحرة . ثم مؤتمر أديس أبابا (مارس ١٩٩٣) الذى حضرته كل الفصائل ، وكان الفضل فيه يرجع للتعاون والتنسيق بين سحنون ، الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة وكل من نائب وزير الخارجية الأثيوبى وسفير اريتريا فى إثيوبيا ، وأن كان النجاح قد تحول بطبيعة الحال لرئيس الوزراء الأثيوبى ميليس زيناوى ، الذى طلب منه أن يلعب دوراً فى حل الصراع الصومالى باسم دول القرن الأفريقى ومنظمة الوحدة الأفريقية خاصة منذ القمة الأفريقية رقم ٢٩ (القاهرة يونيو ١٩٩٣) والقمة المصغرة بالقاهرة ، كذلك فى ديسمبر(٤٥) .

وقد عقدت عدة مؤتمرات للمصالحة الصومالية فى اديس ابابا . منذ ذلك الحين ، وبصرف النظر عن نتائج تلك المؤتمرات ، التى لم تنجح فى الوصول لتسوية الحرب الأهلية ، فقد لوحظ من قبل أوساط فى الجامعة العربية وغيرها ، أن كلا من أثيوبيا والمبعوث الأمريكى فى الصومال « روبرت أو كلى » يستحوذ عليهما الرغبة فى الاستئثار بجهود التسوية فى الأزمة الصومالية(٤٦) .

وقد كان مؤتمر (سودرى) الذى عقد تحت رعاية أثيوبيا فى (نوفمبر ٩٦ - يناير ١٩٩٧) من أهم المؤتمرات التى نجحت أثيوبيا فى عقدها حتى ذلك الحين ، اذ ضمت نحو ٢٦ حركة سياسية صومالية ، باستثناء إبراهيم عقال رئيس جمهورية أرض الصومال ، الذى لم يدع أصلاً ، وعيديد الذى رفض الإشتراك نظرا لانعقاد المؤتمر فى أثيوبيا من جهة ، ولعدم اعترافه بالمنظمات الأخرى من جهة ثانية . وعموماً فقد أتفق الزعماء فى سودرى على تكوين مجلس وطنى للإنقاذ من ٤١ عضوا ، تمهيدا لانشاء حكومة وطنية انتقالية فى غضون ٦ شهور وعقد مؤتمر للمصالحة فى (بوصاصو) بالصومال واعتماد ميثاق الحكومة المركزية الموقتة(٤٧).

وحينما دعت القاهرة لانعقاد مؤتمر المصالحة الصومالية ، وثم التوصل لاتفاق القاهرة فى ٢٧ مايو ، والذى نص على وقف الأعمال العدائية ، والحفاظ على سيادة الصومال ووحدة أراضية ودعوة كل الفصائل للإشتراك فى مؤتمر المصالحة المرتقب فى الصومال ، أكد وزير الخارجية المصرى على أن هذا الاتفاق يعد إحدى الخطوات التى يمكن أن تساهم فى الوصول لمؤتمر المصالحة الذى كان من المزمع انعقاده فى الصومال ، ومن ثم فهو يعتبر مكملاً لسودرى . وبالرغم من ذلك ، أبدت إثيوبيا تشكيكاً فى نوايا القاهرة ، وحاولت ،بالتنسيق مع بعض دول القرن الأفريقى (فى الايجاد) تجاهل الدور المصرى فى التسوية ، بل وسعت لبث عدم الثقة فى هذا الاتفاق لدى بعض الفصائل الصومالية ، وكان ذلك دليلاً قاطعاً على النوايا الاثيوبى فى الإستئثار بملف الصومال ، التي تعتبر دولة عربية ، مثلما هي دولة أفريقية(٤٨).

وبحكم الاعتبارات السياسية والعرقية ، التى تتحكم غالباً فى السلوك الاثيوبى تجاه الصومال ، تدخل الجيش الاثيوبى (رغم جهود الوساطة) بصورة متكررة ، ومباشرة ، فى الصومال . منذ عام ١٩٩٦ ، حيث قامت وحدات اثيوبية بغزو منطقة باليترين Baletureyn وكذلك منطقة جيولو Geolo، على الحدود الاثيوبية الكينية، حيث هاجمت أثيوبيا مواقع الاتحاد والإسلامى، ومناطق أخرى ينتمى أغلب سكانها

الى قبائل الأوجادين الذين يشجعون ويزعمون الجبهة الوطنية لتحرير الاوجادين ONLF. وفى سياق الحرب الاريترية - الاثيوبية ، ١٩٩٨ ، زاد التدخل الاثيوبى فى الصومال بشكل ملحوظ ، خاصة على أثر قيام اريتريا بدعم حركات صومالية معينة ضد الاثيوبين ، وقد أدى التدخل الاثيوبى المتكرر ببعض الزعماء الصوماليين مثل عيديد وعلى مهدى وغيرهم لتقديم شكاوى لمنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية والايجاد ، احتجاجاً على هذا التدخل . كما قامت اثيوبيا بدعم وتسليح بعض الفصائل الصومالية » كالجبهة الوطنية الصومالية » ماريهان ، وحركة سلام المؤتمر الوطنى الموحد .. الخ ، ذلك فى محاولة لاحداث ضغوط موازنة للدور الاريترى والجماعات الصومالية المناوئة فى شرق وجنوب أثيوبيا ، بما فى ذلك جبهة تحرير الأورومو OLE والجبهة الوطنية لتحرير الأوجادين ، والإتحاد الإسلامى ، وهى التى تحصل على مساعدات اريترية عبر حسين فرح عيديد[٤٩] الأمر الذى حول الصومال لساحة خلفية للصراع الاثيوبى - الاريترى من جهة ، وأدى كذلك لتراجع الدور الاثيوبى فى المصالحة الصومالية ، لتحل جيبوتى محل اثيوبيا - مؤقتاً - فى الآونة الأخيرة .

٥-إثيوبيا ودول القرن الأفريقى الأخرى

(١) إثيوبيا وجيبوتى:

تقوم السياسة الأثيوبية تجاه جيبوتى على عدة أعتبارات أساسية ، وأهمها الموقع الجيبوتى الهام على البحر ، وبأعتبارها تمثل ميناء هاما وبديلا عن الموانى الإريترية، خاصة بعد أستقلال إريتريا ، وكذلك بالنسبة للمخاوف الأثيوبية فيما يتعلق بتنامى تيار القومية العفرية التى تشكل تهديدا مشتركا لكل من حكومة جيبوت (حيث تشكل جبهة معارضة رئيسية FRUD لجيبوتى) ، وكذلك للحكومة الأثيوبية .

ولذلك تسعى أثيوبيا إلى التنسيق مع جيبونى فى المجالات الأمنية والنقل والموصلات ، عبر خط سكة جديد أديس أبابا - جيبوتى ، وذلك من خلال اللجنة

المشتركة الأثيوبية – الجيبوتية التى أنشئت عام ١٩٩١، التى تعتبر الآلية الخاصة بتقييم التعاون المشترك بين البلدين فى كافة المجالات ، وكذلك يتم التنسيق من خلال الزيارات المتبادلة بين رؤساء الدول والحكومات والمسئولين فى البلدين ، هذا إضافة إلى أن جيبوتى تضم المقر الدائم لمنظمة الايجاد.(٥٠)

وتجدر الاشارة إلى أن الحرب الاريترية الأثيوبية قد ألقت بظلالها ومضاعفاتها داخل جيبوتى خاصة من جراء محاولة اريتريا زغزعة أستقرار خط سكة حديد أديس – جيبوتى ، حيث تلجأ اريتريا لدعم قوى المعارضة في جيبوتى والممثلة فى جبهة أستعاده الوحدة والديمقراطية وقد حذر وزير خارجية جيبوتى « محمد موسى» فى أبريل عام ١٩٩٩ من تصرفات اريتريا التى قد تشكل حربا حدودية من البلدين(٥١).

(ب) إثيوبيا وكينيا:

وفيما يتعلق بكينيا وأوغندا، جدير بالذكر أن ثمة توتر كان قد حدث بين البلدين أثر فقرار بعض المسئولين فى نظام منجستو فضلا عن فرار بعض فلول الجيش المنهار إلى كينيا ، ولكن البلدين تمكنا من تسوية هذه الخلافات مع نهاية عام ٩١، وقد ساعد على ذلك كونهما عضوين فى منظمة الإيجاد ، ودورهما السابق فى التنسيق ضد طموحات الصومال القومية. وهناك الآن لجان مشتركة لمتابعة جوانب التعاون المشترك فى كافة المجالات، هذا رغم وجود قدر من الحساسية الناجمة عن التنافس بصدد الدور الإقليمى لكينيا ووساطاتها فى عدد من مشاكل المنطقة ، سواء فى السودان أو الصومال أو غيرها(٥٢) .

(ج) إثيوبيا وأوغندا:

أما بشأن أوغندا ، تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الأثيوبية – الأوغندية ، لها قنوات معينة للتنسيق والتعاون رغم عدم وجود مصالح ثنائية مباشرة أو حدود مشتركة. فكلا البلدين عضو فى منظمة الإيجاد ، كما أن كلاهما عضو فى السوق المشتركة لشرق أفريقيا COMESA. وقد ساعدت المظلة الأمريكية لكلا النظامين فى تنسيق موقفهما من الصراع فى منطقة البحيرات العظمى حيث كان لأوغندا الدور الأعظم ، وكذلك بالنسبة للصراع فى السودان وحوله .

غيـر أن نظام الحكم المختلف فى البلدين، من حيث أقتـرابة أو ابتـعـاده عن الديمقراطيـة، فضلا عن التنافس حول الدور الإقليمى ، فضلا عن تورط كل منهما في حرب إقليمية مع دول الجوار قد تكون من الأسباب التى تقلل من مصداقية الحديث عن « الكتلة الأفـريقيـة الجديدة» أو النخبة الجديدة من القـيـادات الأفـريقيـة ذات التـوجه المشترك ، والتى يعد كل من ميليس زيناوى وموسيفينى من أبرز عناصرها(٥٣).

ثالثا: أثيوبيا فى التجمعات الإقليمية (الفرعية):

تميزت سياسات أثيوبيا الإقليمية ، بعدد من التوجهات الأساسية أبرزها ، فيـما يتعلق بالمرحلة السابقة ، مايلى:

١ - مقاومة المساعى المصرية، وغير المصرية لبناء نظام إقليمى أو تجمع يبنى على فكرة إنشاء منظمة لدول حوض النيل. من هنا ، يلاحظ أن أثيوبيا لم تشترك، حتى عام ٩٨، فى أى جهد ثنائى أو جماعى لدفع التعاون فى هذا الميدان خاصة مع الجانب المصرى. فضلا عن أعتراضها على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، سواء ما وقع منها مع إثيـوبيـا إبان الاستـعـمـار الأجنبى (إتفـاقيـة ١٩٢٩)، أو بين مـصـر والسـودان ١٩٥٩، فقد أتخذت موقفا معارضا لتجمع « الاندوجو» وهو التجمع الذى أقيم بناء على مبادرة مصرية ، وعقد أول إجتماعاته عام ١٩٨٣ وكان الغرض منه التعاون الفنى وتبادل الخبرات فى الإطار الإقليمى لدول حوض النيل . غير أن أثيوبيا أنضمت (كمراقب) فى آخر إجتماع للاندوجو عام ١٩٩١، حيث توقفت بعدها إجتماعاته وتجمد . وكان الموقف الأثيوبى - ومازال - يقوم على الاعتقاد بأن الاندوجو يسعى لخدمة مصالح مصر المائية بالدرجة الأولى، وأنه ينبغى التعاون فى أطر ثنائية أو متعددة الأطراف التقييم احتياجات كل دولة من المياه وكيفية الوفاء بها .

(ب) التوجه الأثيوبى للانضمام لتجمعات أخرى بديلة، وبعيدة عن مصر. كالانضمام (أولا) لمنظمة التجارة التفضيلية PTA التى تأسست فى بداية الثمانينيات وتحولت لسوق مشتركة COMESA فى عام ١٩٩٤. وهي تعنى بالتعاون الأقتصادى والتجارى بين دول شرق وجنوب القارة الأفريقية .(٢١دولة الآن بعد أنضمام مصر)

كما أنضمت أثيوبيا كعضو فى منظمة الإيجاد IGAD، الهيئة الحكومية للتنمية ، والتى كانت تعرف فى البداية باسم الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتصحر IGADD منذ عام ١٩٨٦ وتضم مجموعة من الدول تقع كلها فى القرن الأفريقى وحوض النيل وهى : أثيوبيا - إريتريا - جيبوتى - الصومال - السودان - كينيا - أوغندا - وقد تطورت إجتماعات هذه المنظمة لتشمل أغراضا أخرى بخلاف التنمية ، كالعمل على تسوية النزاعات وإحلال السلام فى المنطقة المعنية ، (ومقرها جيبوتى) ولها مانحون دوليون ، من الدول والمؤسسات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة . وغيرها مثل ، انجلترا، فرنسا ، المانيا ، أيطاليا ، الدنمارك ، فتلندا، هولندا ، بلجيكا، السويد، سويسرا، كندا، النمسا، اليابان ، فضلا عن المفوضية الأوروبية، والأمم المتحدة، البرنامج الانمائى للامم المتحدة، البنك الدولى . . . ألخ . وبوجه عام حاولت أثيوبيا استخدام الايجاد كمظلة إقليمية فرعية لتمرير سياستها تجاه المنطقة ، وإبعاد القوى المنافسة، كما حدث بشأن الصراع فى السودان ، أو فى الصومال ، غير أن الفشل الذى منيت به هذه المنطقة فى إيجاد تسوية لهذه النزاعات يعتبر ضربة قاصمة للتوجهات الإقليمية الأثيوبية وللإيجاد عموما . كما أن النزاع الأثيوبى الإريترى أضاف سبباً مهماً لعدم مصداقية هذه المنظمة وعجزها الكامل ، عن أن تمثل البديل الأقليمى المناسب للقيام بأعباء حفظ السلام وحل النزاعات وتوفير إطار أقليمى للتنمية .

وبالرغم من أن مصر قد دخلت هذه المنظمة، بصفة مراقب لأصدقاء الايجاد فى إطار منتدى أصدقاء الآيجاد، فأن التفاعل المصرى الأثيوبى، ينبغى أن يتم تفعيله أكثر فى الأطر الاقليمية ، خاصة فى إطار الكوميسا فى المرحلة الراهنة .

وبالرغم من الانتصار الذى حققته إثيوبيا على إريتريا فى حرب الحدود، وما رافق ذلك من إتجاهات - غير رسمية - تدعو لدور إثيوبى أنشط فى اطار القرن الإفريقى الكبير، وحوض النيل[٥٤] فان التعاون المصرى الإثيوبى فى المنطقة ربما يكون حجر القاعدة والأساس لبناء نظام إقليمى للتعاون والتنمية والسلام فى منطقتى حوض النيل والقرن الأفريقى .

هوامش الدراسة

(1) Professor Negssay Ayele, "The Foreign policy of, Ethiopia" in lajiole Aluko (ed) The foreign Policies of African States (London Sydlny Aucklond: Hodder And Stoughton, 1977), pp.49

وأيضا :

أكاديميـــة ناصر العسكرية العليـا - مركز الدراســات الاستراتيجيــة ق .م ، أثيوبيــا (سياسيا أقتصاديا - إجتماعيا - عسكريا) دراسة حالة (مركز الدراسات الاستراتيجيــة للقــوات المسلحــة، أبريل ١٩٧٧) ص ص ١٥-١٦.

(٢) د. محمود محمد أبو العنين، حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتى إريتريا والصحراء الغربية ، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة و ١٩٨٧، ص ٣١٢ ومابعدها .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣١٥.

(٤) المرجع السابق ، ص ٣١٦ .

(5) Prof. Negussay Ayele, op.cit., pp.50-51

(٦) محمود محمد أبو العنين ، م. س. ذ ص ٥١٣.

(٧) د، محمود محمد أبو العنين، « التعددية العرقية ومستقل الدولة الأثيوبية » ، بحث القى فى المؤتمر العالمى للدراسات الأفريقية بالخرطوم، ومنشور فى مجلة الدراسات الأفريقية ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة، العدد الخاص ١٩٩٤، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص٥١.

(٨) المرجع السابق مباشرة، ص ص ٥٢ - ٦٢ . وأيضا :

Africa South of the Sahara 1995, 1ondon: Europe Pudslicationd Limites, 1996, P.T 375& p.384.

(٩) د. محمود محمد أبو العينين، « التعددية العرقية . » ، م س ذ ، ص ٦٨ وما بعدها .

(١٠) أكاديمية ناصر ، أثيوبيا سياسيا وأقتصاديا ، م س ذ، ص ٤٣ .

وأيضا : Prof. Negussay Ayele , op . cit., p. 51.

(١١) أكاديمية ناصر . . . أثيوبيا سياسيا وأقتصاديا ، م س ذ، ص ص ٤٣-٤٤.

(12) Theodros S.Dagne, Ethiopia: The Struggle for Unity and Democrocy, Congressional Rescarch Sevice (CRS), Report for Congress, The Library of Congress, June 20, 1992.pi.

(١٣) أنظر بوجه عام ، جمال محمد السيد ضلع ، النظام السياسى الأثيوبى منذ عام ١٩٦٠، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ .

(14) The Constitution of the Federal Republic of Ethiopial (Addis Ababa, 8 December 1994).

(15)Africa Confidential. "Ethiopia: Looking Federal" vol. 36, No 19, 22 September 1995., pp.5-6.

(١٦) وزارة الخارجية المصرية ، التقرير السنوى عن أثيوبيا لعام ١٩٩٤.

(١٧) إطار للتعاون بين جمهورية مصر العربية وأثيوبيا ، نص الاتفاقية الموقعة فى القاهرة فى الأول من يونيو ١٩٩٣.

(١٨) وزارة الخارجية المصرية ، التقرير السنوى عن أثيوبيا، م س ذ.

(١٩) غادة حضر، « المشروعات الأثيوبية وأنعكاساتها على حصة مصر من مياه النيل » السياسية الدولية ، العدد ١٢٨، أبريل ١٩٩٧، ص ص ١٤٤ .

(٢٠) د. محمود أبو العنين، سياسة مصر الخارجية تجاه دول منطقة القرن الأفريقى ، فى القرن الأفريقى – تقرير موقف ورؤية مستقبلية ٩٧– ٢٠٠٠ (القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة – أكاديمية ناصر العسكرية العليا، سبتمبر ١٩٩٨) ، ص ٣٦ .

(٢١) تصريحات رئيس الوزراء الأثيوبى « ميلس زيناوى» للحياة ، جريدة الحياة العربية ، الثلاثاء ٧ ينسان (أبريل) ١٩٩٨، ص ٥ .

(٢٢) وزارة الخارجية المصرية ، التقرير السنوى . . . ، م س ذ.

(٢٣) السفيرة / فايزة أبو النجا (نائب مساعد وزير الخارجية المصرى للعلاقات الثنائية) فى محاضرة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة، بعنوان « أتفاق القاهرة والمصالحة الصومالية » ، بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٣ وأنظر كذلك بعض التفاصيل حول المصالحة الوطنية فى الصومال : -

د. نجوى أمين الفوال ، « الدبلوماسية المصرية والمصالحة الوطنية فى الصومال » ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٢، أبريل ١٩٩٨، ص ١٧٧ وما بعدها .

(٢٤) المرجعان السابقان .

(٢٥) وزارة الخارجية المصرية التقرير السنوى . . . ، م س . ذ .

(٢٦) إريتريا الحديثة (جريدة إريترية تصدر حاليا ثلاث مرات فى الأسبوع) ، السنة السابعة ، العدد ١٠٨، السبت ١٩٩٨/٥/٩ .

(٢٧) د. محمود أبو العنين ، مواقف وسياسات القوى الإقليمية تجاه الثورة الإريترية ١٩٦٢ – ١٩٩١، فى د. عبد الملك عودة (مشرف ومحرر) إريتريا : دراسة مسحية شاملة

(معهد البحوث والدراسات العربية – التابـع لجامعة الدول العربية ، ١٩٩٦) ، ص ص ١٦١ – ١٦٤ .

وأنظر كذلك المؤلف :

إريتريا فى ظل الحكومة الإريترية المؤقتة – التحديات الداخلية والمتغيرات الدولية (القاهرة : الجمعية الأفريقية بالقاهرة ، ١٩٩٣) ، ص ٩٣ وما بعدها .

(٢٨) المرجـع السـابق مباشرة، ونفس الصفحات وكذلك وزارة الخارجية المصرية التقرير السنوى . ، م س ذ.

(٢٩) أكاديمية ناصر العسكرية العليا- مركز الدراسات الاستراتيجية ، أثيوبيا – سياسيا – أقتصاديا – م س ذ، ص ١٤١ وما بعدها .

(٣٠) د . إبراهيم نصر الدين ، العلاقات السياسية لدول القرن الأفريقى، فى : القرن الأفريقى تقرير مؤقت ورؤية مستقبلية (١٩٩٧ – ٢٠٠٠)، م س ذ ص ١٢-١٣ وكذلك : أثيوبيا – سياسيا وأقتصادية . . م س ذ، ص ١٤٢ وما بعدها . إضافة لحوار ميليس زيناوى للحياة ، م س ذ .

(٣١) د. محمود أبو العنين ، إريتريا فى ظل الحكومة الإريترية المؤقتة . م س ذ، ص ٨٣ .

(٣٢) المرجع السابق مباشرة ، ص ٨٤ .

(٣٣) وزارة الخارجية المصرية ، التقرير السنوى ، م س ذ ، وكذلك > أكاديمية ناصر العليا – مركز الدراسات الاستراتيجية ، أثيوبيا – سياسيا وأقتصاديا ، م س ذ، ص ١٣٧ – ١٤٠ .

(٣٤) الرئيس الإريترى فى حديث الاهرام « أصل النزاع مع أثيوبيا الأفكار التوسعية للقوة الحاكمة فيها ، الأهرام ، ٢٨ ى،نيو ١٩٩٨ .

(٣٥) حوار الأهرام مع رئيس الوزراء الأثيوبى . ميليس زيناوى ، الأهرام ، ٣ يوليو ١٩٩٨ .

(٣٦) السفارة الإريترية بالقاهرة ، خريطة وزعتها السفارة الإريترية بالقاهرة أبان النزاع الحدودى .

(٣٧)حديث الرئيس الإريترى للأهرام ، ٢٨ يونيو ١٩٩٨ .

(٣٨) توصيات الوسطاء الولايات المتحدة ورواندا ، السفارة الأثيوبية بالقاهرة .

(٣٩) النص (العربى) ، لاقتراحات وفد منظمة الوحدة الأفريقية رفيع المستوى ، الخاصة باتفاقية أطار العمل من أجل تسوية سلمية للنزاع بين اريتريا واثيوبيا ، السفارة الأثيوبية بالقاهرة.

(٤٠) وسائل تطبيق إتفاقية إطار عمل منظمة الوحدة الإفريقية حول النزاع بين أثيوبيا وإريتريا (السفارة الأثيوبية بالقاهرة مذكرة للسفارة الإريترية).

(٤١) نص وثيقة ، الترتيبات الفنية لتنفيذ إتفاقية إطار عمل منظمة الوحدة الإفريقية ووسائل تطبيقها، (السفارة الأثيوبية بالقاهرة) . وأيضاً : إريتريا الحديثة . ألنقاطالرئيسية فى التدابير الفنية لمنظمة الوحدة الأفريقية ُتعد ١٥٣ ، السبت ١٩٩٩/٨/٢١ .

(٤٢) إريتريا الحديثة بيان رسمى صادر عن منظمة الوحدة الإفريقية بشأن محادثات الجزائر غير مباشرة بين إريتريا وأثيوبيا ، الخميس ، ٢٠٠٠/٥/١١ .

(٤٣) إريتريا الحديثة السبت ٢٠٠٠/٥/٢٠ ، السنة التاسعة ١٢٣ .ً مجلس الأمن قرار جائر برفض حظر بيع الأسلحة على إريتريا .

(٤٤) Proposal of the OAU for an Agreement on Cassation of Hostilities of the Federal Democratic Republic of Ethiopia and the Government of the state of Eritrea .(11 jun 2000).

(٤٥) د. أحمد حسن دحلى ، ألأزمة الصومالية : أبعادها التاريخية وتطوراتها السياسية وآفاقها المستقبلية ً إريتريا الحديثة ، السنة الثامنة ، العدد الخامس ، ١٩٩٨/٩/١٠ ، ص ٧

(٤٦) الأمه من عام ألصومال والقرن الأفريقىً (القاهرة . مركز الدراسات الحضارية ، ١٤١٤ هـ ١٩٩٣- ١٩٩٤) ، صص٣٣٧ - ٣٣٨ .

(٤٧) المرجع السابق ، ص ٣٣٨.

(٤٨) د. محمود محمد أبو العنينين ، سياسة مصر الخارجية تجاه دول منطقة القرن الإفريقى، فى القرن الإفريقى - تقدير موقف ورؤية مستقبلية.م س ذ ، ص ٤٠

(٤٩) المرجع السابق ، ونفس الصفحة .

(50) Lionel Cliffe , Regional dimertions of Conflicts in the Horn of Africa, Third world Quartarly , vol ./ 20 No. 1, 1999, PP. 94 - 95

(٥١) أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مركز الدراسات الإستراتيجية ، أثيوبيا - سيساسيا وأقتصادية ..م س ذ ، ص ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٥٢) المرجع السابق ، ص ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(٥٣) حول الكتلة الإفريقية الجديدة ، ودور كل موسيفيني وزيناوى فيها ، أنظر

Dan Commell and Frank , "African new Bloc" Foreign Affairs , March , April 1998 , PP83 - 87

(٥٤) حول بعض هذه الأصوات التى أرتفعتأخيراً خاصة بعد الحرب ، تلك الدراسة التى أعدها محمد يونس فى أحد المجلات الأسبوعية الأثيوبية ًذى ريبورترً وعلق عليها الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة فى جريدة الأهرام ، أنظر : د.عبد الملك عودة ، ألدور الأثيوبى القادم فى حوض النيل ً فى الأهرام ٢يوليو ٢٠٠٠ ، ص ١٠ .